



مجلة البحوث المالية والتجارية

المجلد (26) – العدد الثاني – إبريل 2025



العلاقة التبادلية بين مؤشر التنافسية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
دراسة حالة مصر 2008 – 2022

The Relationship between the Direct Investment Index and Direct Investment Flows: Egypt Study 2008-2020

إعداد

د. وائل على أحمد صبيح

مدرس الاقتصاد – كلية التجارة

جامعة الأزهر – القاهرة

د. محمود عبد المنعم زيدان

مدرس الاقتصاد – كلية التجارة

جامعة الأزهر – القاهرة

2025-03-4	تاريخ الإرسال
2025-03-24	تاريخ القبول
رابط المجلة: https://jsst.journals.ekb.eg/	



المستخلص

تناول البحث العلاقة التبادلية بين مؤشر التنافسية العالمية وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال 2008-2020، خاصة في ظل الأزمة العميقة للنقد الأجنبي في مصر وتزايد الحاجة الى تمويل التنمية والوفاء بالالتزامات الدولية الأمر الذي يتطلب البحث عن مصادر دولارية غير منشئة للمديونية، ومن أهمها الاستثمار الأجنبي المباشر. من هذا المنطلق ومن خلال الاستفادة من البيانات الدولية للتنافسية والاستثمار، ركز البحث على دراسة المؤشرات الفرعية للتنافسية وأى منها يؤثر بشكل مباشر على تدفق الاستثمار من خلال الدراسة والتحليل القياسي الذي أثبت وجود علاقة بين التنافسية وتدفق الاستثمار وأن التنافسية أمر هام ولازم لجذب الاستثمار الأجنبي، الأمر الذي يتطلب العمل على تفعيل المؤشرات الفرعية للتنافسية الدولية لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد القومى.

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات العامة والخاصة، معززات الكفاءة، الابتكار، البحث والتطوير، بيئة الأعمال، الاستعداد التكنولوجي، تنافسية القطاع، تنافسية الدولة، كفاءة سوق العمل، حجم السوق، كفاءة أسواق المال، بيئة الاقتصاد الكلي، مؤشر التنافسية الدولية، الاستثمار الأجنبي المباشر.

Abstract: The research addressed the reciprocal relationship between the Global Competitiveness Index and the flow of foreign direct investment in Egypt during 2008-2020, especially in light of the deep foreign exchange crisis in Egypt and the increasing need to finance development and fulfill international obligations, which requires searching for non-indebtedness dollar sources, the most important of which is foreign direct investment. From this standpoint and by taking advantage of international data on competitiveness and investment, the research studied the sub-indicators of competitiveness and which of them directly affect the flow of investment through the study and standard analysis that showed the existence of a relationship between competitiveness and investment flow and that competitiveness is important for attracting foreign investment, which requires working to activate the sub-indicators of international competitiveness to attract more foreign direct investment flows to the national economy.

Keywords: Public and private institutions, efficiency enhancers, innovation, research and development, business environment, technological readiness, sector competitiveness, state competitiveness, labor market efficiency, financial market efficiency, macroeconomic environment, international competitiveness index, foreign direct investment.



مقدمة

ترتبط القدرة التنافسية لأي اقتصاد بقدرته ليس فقط على التواجد بالأسواق العالمية، بل وعلى مدى استمرارية تواجده عالمياً. لذا، يسمح تقييم أداء القطاع الخارجي والتواجد في الأسواق العالمية من عدمه برصد مستوى قدرته التنافسية، كذلك الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر من العناصر الأساسية للنمو الاقتصادي للدول وبخاصة النامية منها، خاصة في ظل تراجع الإيرادات الدولارية كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تشكل لفترة طويلة لبنة أساسية للبلدان النامية، وعادة كانت توفر مصدر من مصادر التمويل الخارجي أكثر من المساعدات الرسمية فهي غير منشئة للمديونية، ويتعين على صانعي السياسات تحسين الحوافز لجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الآليات الهامة لتمويل التنمية.

كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتباطأ قبل تفشي فيروس كورونا وسط تزايد النزعة الحمائية التي أضعفت ثقة المستثمرين الأجانب، وأضافت هذه الجائحة خطراً جعلت الثقة في أنشطة الأعمال تتراجع إلى أدنى مستوياتها وأدت إلى انخفاض متوقع بنسبة 40% في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي، وعانت الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية حالات غير مسبوقة من تدفقات رأس المال إلى الخارج، وحيث أن مؤشر التنافسية يوفر للمستثمرين معلومات هامة عن نقاط القوة والضعف في الاقتصادات المختلفة، مما يساعدهم على اتخاذ قرارات حول استثمار رؤوس الأموال، كما يعد مؤشر التنافسية الأداة المعترف بها على نطاق واسع والموثوقة لتقييم القدرة التنافسية للبلدان، ولها تأثير كبير على كيفية التعرف على احوال البلاد من قبل المستثمرين، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يؤثر مؤشر التنافسية على تحسين الترتيب التنافسي للدولة من خلال تسليط الضوء على المجالات التي تحتاج إلى تحسينها، ويمكن أن تساعد هذه المعلومات صانعي السياسات وقادة الأعمال على تطوير استراتيجياتهم لتعزيز القدرة التنافسية للبلاد وجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي.

مشكلة البحث

تعتبر الدول النامية بحاجة ماسة إلى مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر غير المنشئ للمديونية من أجل تحفيز النمو الاقتصادي وتحسين الوضع التنافسي، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر عنصر أساسي في عملية التنمية الاقتصادية، وذلك نظراً لما

تحققه تدفقات الاستثمار الأجنبي من مزايا عديدة للاقتصاد القومي مثل خلق المزيد من فرص العمل، وتقليص معدلات الفقر، والاعتماد على التكنولوجيا الحديثة والابتكار، والذي يرتبط بشكل مباشر بمؤشر التنافسية الدولية، فلا يتصور وجود اقتصاد قوى دون أن يكون لديه مؤسسات قوية وفاعله، أيضاً ضرورة وجود أسواق ذات كفاءة عالية بداية من سوق العمل ومروراً بسوق السلع والخدمات ثم الأسواق المالية وكذلك دعم الابتكار وتحسين مستوى العنصر البشري وتحسين بيئة الأعمال وهيئة البيئة التكنولوجية لمواكبة هذه التطورات، وتقوم الدولة بالعديد من التعديلات على القوانين والتشريعات بهدف تحسين الوضع التنافسي لضمان تواجد هذا الاقتصاد في المجال الدولي وتفعيل كل ما من شأنه يؤدي الى تحفيز وزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ودفع معدلات النمو الاقتصادي بها.

الدراسات السابقة

- دراسة محمد متولى الخطيب، بعنوان تنافسية الاقتصاد المصري 2008/2007-2017/2016. هدفت الدراسة الى تحليل مؤشرات التنافسية خلال الفترة لمصر وتوضيح نقاط القوة والضعف في المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية الدولية، وتوصلت الدراسة الى تدهور موقف مصر في العديد من المؤشرات الفرعية وأرجعت الدراسة الى غياب الرؤية وعدم التنسيق بين الوزارات المختلفة وغياب التمويل فضلاً عن تراجع مؤشرات مصر في التعليم والتكنولوجيا والابتكار وتراجع أداء المؤسسات بشقيها العامة والخاصة، اضافة الى تراجع مؤشرات الاقتصاد الكلي نتيجة لاتخاذ اجراءات وقرارات غير مدروسة تتعلق بكفاءة الأسواق بداية من سوق العمل ومروراً بسوق السلع والمنتجات ثم كفاءة السوق المالي، وعلى الرغم من قيام الحكومة باصلاحات متتالية بهدف تحسين تنافسية الاقتصاد القومي إلا أن هذه الاجراءات لم تكن كافية لتحديث فارق في المؤشر العام للتنافسية في مصر.

- دراسة ياسر عامر حميد، بشار أحمد العراقي 2023، بعنوان تقدير وتحليل أثر المشتريات الفرعية للقدرة التنافسية في الاستثمار الأجنبي المباشر، هدفت الدراسة الى تقدير وتحليل اثر المؤشرات الفرعية للتنافسية العالمية في الاستثمار الأجنبي المباشر في دول (الجزائر، مصر، السعودية، المغرب، الأردن، الكويت، الامارات، عمان) خلال الفترة 2009-2018، وتوصلت الدراسة الى تنوع العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر حيث توجد عوامل سياسية واقتصادية خاصة في تحديد مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول العينة محل



الدراسة، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن القدرة التنافسية من العوامل الأكثر تأثيراً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول العينة، كما بينت تراجع مؤشر المتطلبات الأساسية ومؤشر المعرفة والابتكار مما أثر سلباً على تدفق الاستثمارات الأجنبية وعلى الجانب الآخر ساهم مؤشر معززات الكفاءة في دفع مستويات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الدول.

- دراسة Raeskyesa, D. G. S., & Suryandaru, R. A. (2020).

Competitiveness and FDI inflows in ASEAN member countries.

International Journal of Business and Economic Sciences

.Applied Research (IJBESAR), 13(1), 14–20.

- هدفت هذه الدراسة الى التحقيق في التأثير بين القدرة التنافسية وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأعضاء في رابطة جنوب شرق آسيا خلال الفترة 2007 – 2017، وتم التحقق في تأثير القدرة التنافسية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام معامل ارتباط بيرسون تحليل البيانات وتطبيق التأثير الثابت والتأثير العشوائي وكشفت أن غالبية دول منطقة الآسيان لديها ارتباط قوى وإيجابي بين المتغيرات الفرعية لمؤشر التنافسية وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وخلصت الى ضرورة الاهتمام بمؤشر المؤسسات ومؤشر حجم السوق ومؤشر الصحة والتعليم الأساسي لتحسين راس المال البشري والتي كانت لها تأثير كبير على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

- دراسة Randelović, S., & Martinović, N. (2022).

Competitiveness and Foreign Direct Investment in Emerging

,Europe. *Economic Themes*, 60(1), 21–40.

- قام البحث بدراسة تأثير تعزيز القدرة التنافسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول وسط وشرق أوروبا وكيف يمكن لأوروبا زيادة القدرة التنافسية أن تحسن من تدفق الاستثمار الأجنبي، في عشر دول وسط وشرق أوروبا خلال الفترة 2000 – 2020، باستخدام مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي وتبين أن معظم هذه الدول مثل "بلغاريا – المجر – جمهورية التشيك – ليتوانيا – سلوفاكيا..." يمكن أن تشهد زيادة في تدفقات الاستثمار اذا كانت المؤسسات أكثر قدرة على المنافسة بالإضافة الى العمل على تحسين بيئة الابتكار والبنية الأساسية وكفاءة سوق العمل لجذب المزيد من التدفقات الاستثمارية.

Skare, M., & Cvek, D. (2020). A Vector Autoregression دراسة -
Analysis of Foreign Direct Investment and Its Link to
Competitiveness. Journal of Competitiveness, (4).

- قامت الدراسة بتحليل الانحدار الذاتي المتجهى للاستثمار الأجنبي المباشر وارتباطه بالقدرة التنافسية فى كرواتيا خلال الفترة 2002-2017 وبينت أنه يمكن للاستثمار ان يزيد من تنافسية الاقتصاد كمايزيد الاستثمار من القدرة التنافسية للعمالة والتجارة الدولية، وأوضحت أن هناك عدة عوامل تؤثر سلباً على القدرة التنافسية مثل تكاليف العمالة المرتفعة وسياسات الضرائب المثبطة مما يؤدي لانخفاض العائد على الاستثمار، فضلاً عن تركيز الاستثمارات فى عدد قليل من القطاعات مثل قطاع الاتصالات والتجارة والخدمات المالية والسياحة مما يقيد عملية النمو فى كرواتيا.

Nguyen, P. H., Nguyen, T. L., Le, H. Q., Pham, T. Q., دراسة -
Nguyen, H. A., & Pham, C. V. (2023). How does the
competitiveness index promote foreign direct investment at
the provincial level in Vietnam? An integrated grey delphi-
DEA model approach, Mathematics 11 (2023).

- بدأت الدراسة بسؤال وهو كيف يعمل مؤشر التنافسية على تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر فى فيتنام باستخدام نموذج "دلفى" المتكامل خلال الفترة 2017-2021، وخلص البحث إلى الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر والذي يعد عاملاً مهماً فى بناء اقتصاد قوى لأى دولة وبخاصة النامي منها، فقامت الحكومة بتحفيز الشركات المحلية وتحفيز صانعو السياسات ومتخذو القرار لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بهدف الاستفادة منه فى نقل التكنولوجيا وتوسيع الصادرات وتوفير فرص العمل، من خلال تبني سياسة الباب المفتوح وتقديم حوافز للمستثمرين، وتبين من خلال دراسة المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية أنها تؤثر بشكل كبير على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفجوة البحثية



تناولت الدراسات السابقة وضع التنافسية للاقتصاد المصري وغيره من الاقتصادات، ولكنها لم تتناول دراسة العلاقة بين التنافسية والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، كذلك لم تتعرض أياً من هذه الدراسات لاختبار أى من هذه المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر العام للتنافسية يكون له تأثير على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر خاصة في ظل عمق أزمة العملة وتزايد الدين الخارجي، الأمر الذي يتطلب ضرورة تحفيز الوضع التنافسي لمصر لجذب المزيد من التدفقات الاستثمارية للاقتصاد المصري، حيث يسعى البحث إلى دراسة العلاقة التبادلية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي وأى من المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية يؤثر على هذه التدفقات الاستثمارية خلال الفترة 2008-2020 وهذا ما تسعى إليه هذه الدراسة.

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في كونه يسعى إلى دراسة العلاقة التبادلية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر التنافسية الدولية، خاصة في ظل الازمات العالمية المتكررة بداية من الحرب التجارية بين أمريكا والصين ثم جائحة كورونا ومروراً بالحرب الروسية الأوكرانية وما أفرزته من تغيرات في الاقتصاد العالمي إضافة إلى المشاكل في اليمن الذي أدت لتراجع الإيرادات السيادية للاقتصاد المصري، وعلى جانب آخر تسعى معظم دول العالم المتقدم منه والنامي لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في ظل تراجع الإيرادات الدولارية للدولة، من هنا يحاول البحث لقاء الضوء على أهمية الاستثمار الأجنبي من خلال الاهتمام بالمؤشرات الفرعية للمؤشر العام للتنافسية وما هي أهم المؤشرات التي يمكن أن تعمل على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد المصري.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

- الوقوف على دور مؤشر التنافسية العالمية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- دراسة العلاقة التبادلية بين مؤشر التنافسية الدولية وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، لمعرفة أى من هذه المؤشرات يكون لها تأثير في زيادة التدفقات الاستثمارية للاقتصاد القومي.

فرضية البحث

يفترض البحث وجود علاقة تبادلية بين مؤشر التنافسية الدولية وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، بمعنى أن العلاقة متبادلة بين المتغيرين، عليه يسعى البحث الى اختبار وجود علاقة ذات دلالة احصائية موجبة بين مؤشر التنافسية العالمية ومؤشراته الفرعية وبيان أى منها يؤدي لزيادة التدفقات الاستثمارية للاقتصاد القومي.

منهجية البحث

يتبنى البحث المنهج الاستقرائي بأسلوبيه التحليلي والوصفي، فى محاولة لإثبات العلاقة التبادلية بين تقدم درجة مؤشر التنافسية الدولية فى الدولة وبين تهيئة المناخ الاستثمارى وتأثيرهما على معدلات النمو فى مصر، كما يسعى البحث الى قياس طبيعة العلاقة بين متغيرات البحث وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

خطة البحث: ينقسم البحث الى ثلاثة محاور كالتالى:

المحور الأول: التنافسية الدولية "المفهوم، المنهجية، والمراحل".

المحور الثانى: تطور التنافسية فى مصر وعلاقتها بتطور الاستثمار الأجنبي المباشر.

المحور الثالث: قياس العلاقة التبادلية بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وتنافسية الاقتصاد المصري.

بالاضافة للنتائج والتوصيات والمراجع

المحور الأول: التنافسية الدولية "المفهوم، المنهجية، والمراحل"

تمهيد

تعددت مفاهيم التنافسية وطريقة تناولها، فالتنافسية تبدأ بتنافسية المؤسسات مروراً بتنافسية القطاعات الاقتصادية وختاماً تنافسية الدولة، وسيركز هذا البحث على التنافسية الدولية وعلاقتها بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً: مفهوم التنافسية ومستوياتها.

ظهر مصطلح التنافسية فى الستينات، حيث ارتبط بقياس مستوى أداء المؤسسات ومقارنتها بمنافسيها، ثم انتقل مصطلح التنافسية الى مجال التحليل الاقتصادى منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضى بوصف الحالة الاقتصادية للبلدان ومدى نجاحها أو فشلها فى تحقيق النمو والاستقرار فى هذه البلدان، ومن ثم اصبحت التنافسية تحتل جوهر خطاب الاقتصاديين



والسياسين على حد سواء وذلك من أجل وصف الحالة الاقتصادية للبلدان ومدى نجاحها أو فشلها في تحقيق النمو والا زدهار. ويعزو انتفال مفهوم التنافسية من قياس مستوى أداء المؤسسات الى وصف الحالة الاقتصادية للبلدان المختلفة الى ما حدث من ربط بين مواجهته الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا من عجز تجارى فى علاقتهما التجارية مع اليابان وبعض دول آسيا خلال الفترة 1987/1981، حيث عملت هذه الدول على مواجهة تراجع ريادتها الاقتصادية والتكنولوجية بعقد اجتماع فيما سُمى فى وقته بلجنة الخبرة حول التنافسية الصناعية فى عام 1985، والتي استقرت على تحديد القدرة التنافسية لأى بلد فى "مدى قدرتها على انتاج السلع والخدمات فى اطار سوق حرة تتفاعل فيها الأسواق الدولية وتتنافس من أجل تحقيق معدل نمو حقيقي للاقتصاد القومي".

كما زاد الاهتمام بالتنافسية الدولية خلال التسعينات مع تبلور النظام الاقتصادى العالمى الجديد وبروز ظاهرة العولمة، وذلك بعد انشاء أخر مؤسسة دولية تدير الشؤون الاقتصادية على المستوى الدولى وهى منظمة التجارة العالمية سنة 1994. هذا وترتبط التنافسية على مستوى الدولة بالتفوق فى الاسواق الدولية وبزيادة الدخل الحقيقى وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع. وفيما يلي عدد من تعاريف التنافسية:

- تعرف التنافسية الدولية على أنها قدرة الدولة على انتاج السلع والخدمات التى تواجه اختيار المنافسة الدولية بشكل يتمتع فيه مواطنو الدولة المعنية بمستوى معيشة متقدم ومستدام (Triantafyllou, 2014).
- هى الكيفية التى تستطيع من خلالها الدولة أو المؤسسة أن تميز بها نفسها عن منافسيها وتحقق التفوق (Bronisz, U., et al, 2008).
- قدمت منظمة التعاون التنمية الاقتصادية العديد من التعاريف حول التنافسية من بينها التعريف الذى وضعتة سنة 1996 التنافسية تعنى قدرة المؤسسات، الصناعات، المناطق، الاقاليم، على توليد الدخل بصفة دائمة والمحافظة على مستوى تشغيل مرتفع نسبيا فى مواجهة المنافسة الدولية وخلق ثروة إضافية أكثر من منافسية فى الاسواق الدولية. حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فان تنافسية المؤسسة والدولة والقطاع والمناطق هى متماثلة والتى تهدف كلها الى تحقيق نفس الهدف على المدى الطويل (Durand, M., & Giorno, C.)

1987) تعريف المنتدى الاقتصادى العالمى الذي وسع من تعريفه للتنافسية فى تقريره حول التنافسية لسنة 2010-2011 هى "مجموع المؤسسات والسياسات والعوامل التى تحدد مستوى الانتاجية لبلد ما ويحدد مستوى الانتاجية بدورة المستوى الدائم للرفاهية التى يتمتع بها ذلك البلد، او بمعنى آخر فالاقتصاديات الأكثر تنافسية هى القادرة على تحقيق مستويات عالية من المعيشة لمواطنيها".

- تعريف البنك الدولي بعد الازمة المالية العالمية 2008-2009 وتفاقم المشاكل المالية والاقتصادية أعلن البنك عام 2011 تعريف التنافسية على أنها "قدرة البلدان على كسب حصص فى الاسواق الدولية وان يكون لها تأثير فى سلاسل الامداد العالمية والتى ترتكز على الكفاءات التجارية".

ثانياً: مستويات التنافسية

تتباين مستويات التنافسية وفق المجال الذي نتحدث عنه، حيث يستعمل مصطلح التنافسية فى قطاع الاعمال ويستعمل على مستوى المؤسسات والقطاعات، كما يستعمل على مستوى الدولة وفيما يلي توضيح للمستويات المختلفة من التنافسية

التنافسية على مستوى المؤسسة حيث يرتبط مفهومها بقدرة المؤسسة أو الشركة على التوصل الى طرق انتاجية جديدة بحيث تكون أكثر فاعلية من الطرق الانتاجية المتاحة لدى باقى المنافسين فى الحقل الدولي، من خلال اعتماد الشركة على التكنولوجيا من خلال الابتكار والابداع فى عمليات الانتاج والتفوق على المنافسين من خلال تقديم المنتجات الجيدة بأسعار مناسبة، لتلبية احتياجات وأذواق المستهلكين على المستوى المحلى والدولي فى إطار من الحرية الاقتصادية وبعيدا عن الدعم والحماية، كما أن نجاح الشركة واستمرارها فى المنافسة على المستوى الدولى تأتى من خلال الزيادة فى انتاجية عناصر الانتاج القائم على الجودة، مما يعنى القدرة على الاستثمار فى العناصر المادية والتكنولوجية ورفع مهارات العمال.

التنافسية على مستوى القطاع: تعنى قدرة القطاع على الوصول للأسواق العالمية من خلال استراتيجيات المنافسة التى تستند إلى المهارات المكتسبة والمتغيرات التكنولوجية، فلا يمكن الحكم على تنافسية القطاع الاقتصادي من خلال نجاح احدى المؤسسات إلا من خلال المؤسسات المكملة على مستوى القطاع فى تحقيق المزايا التنافسية وزيادة مكانتها فى السوق العالمية دون الاعتماد على أى من أشكال الدعم والحماية، وتقاس تنافسية القطاع من



خلال عدة مؤشرات اقتصادية مثل الميزان التجاري والأرباح التي تحققها شركات القطاعات الاقتصادية وإجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لهذا القطاع، كما يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات التي ركز عليها "بورتز" الذي تحدث عن بناء الاستراتيجية الصناعية وتحقيق المزايا التنافسية، وقد احتل القطاع الصناعي اهتماماً كبيراً من حيث التنافسية وتطويرها مما جعل الأمم المتحدة تصدر تقريراً حول تنافسية الصناعة (Seni, D. A. 2013).

التنافسية على مستوى الدولة ترتبط بعدة عوامل منها قدرة الدولة على توليد القيمة المضافة والاستمرار في تحقيق معدلات دخل مرتفع لأفراد المجتمع، أو القدرة على التصدير مع جاذبية الدولة للاستثمارات الأجنبية كما ترتبط التنافسية بالنصيب المتوقع للفرد من الناتج المحلي الإجمالي (Delgado, et al, 2012)، إلا أن هناك بعض الاقتصاديين ممن عارضوا فكرة التنافسية على مستوى الدولة ومنهم "كروجمان" (Krugman, P, 1994) والذي اعتبرها عملية خطيرة، حيث اعترض على المفاهيم المتعلقة بالمشكلة الاقتصادية وأنها نتيجة للفشل في المنافسة الدولية وأضاف إلى أن مفهوم التنافسية ظهر نتيجة للصعوبات المحلية وأن العنصر الحاسم في حل المشكلة الاقتصادية هي تنشيط العوامل الداخلية للدولة ورفع معدلات الانتاج، كما أيد ذلك المفهوم من قبل "مالكوم دان" (Dunn, M. H, 1994) من جامعة فرانكفورت بألمانيا. وسوف يقوم الباحثان بالتركيز على هذا الجانب الذي يتمثل في التنافسية الدولية.

تكامل المستويات السابقة في بناء القدرات التنافسية للدولة يعود نجاح مؤسسة على المستوى المحلي أو الدولي إلى عوامل استثنائية حققتها تلك المؤسسة دون المؤسسات الأخرى، ولهذا فإن التركيز على قدرة وتنافسية صناعة معينة وكافة النشاطات المتعلقة والمرتبطة بها دليل على وجود عوامل قوة في الصناعة ككل وهو أحسن مؤشر على ازدهار الاقتصاد للدولة بدلا من تنافسية المؤسسة.

تعتبر المؤسسات والقطاع والدولة فاعلين أساسيين لتحسين تنافسية البلد، فكل فاعل دوره، إذ أن المؤسسات هي التي تقتحم الأسواق الدولية، وكلما كانت أكثر تنافسية وأكثر ديناميكية أدى ذلك إلى نجاحها واستمرارها. لا يمكن الوصول إلى قطاع أو صناعة تنافسية دون وجود مؤسسات ذات قدرات تنافسية قادرة على قيادة القطاع وإكسابه قدرة تنافسية على المستوى الدولي، في

الوقت نفسه لا يمكن لتلك المؤسسات ان تحقق تلك الديناميكية بمعزل عن الظروف الاقتصادية الكلية فى الدولة.

يعد للدول أو الحكومات دورا بارزا فى توفير ظروف مناسبة من خلال السياسات الصناعية والتجارية والتنافسية وغيرها،حتى تعطى الفرصة لمؤسساتها بأن تكون أكثر تنافسية، فتنافسية الدول تعبر عن تنافسية مؤسساتها ضمن قطاعات معينه فى الاسواق العالمية، على ضوء ما سبق يمكن للبحث اعتبار أن تنافسية المؤسسات أو القطاعات لأى دولة إنما تصب فى تنافسية الاقتصاد لهذه الدولة، على اعتبار ان التنافسية الدولية لأى اقتصاد تنبع وتشتق أساساً من تنافسية قطاعاتها ومؤسساتها ومدى استمرار بقائها فى الأسواق الدولية.

ثانياً: منهجية مؤشر التنافسية ومكوناته الفرعية.

يركز المنتدى الاقتصادي العالمى فى منهجيته على معيار نصيب الفرد من الناتج المحلى، ويقوم بتصنيف الدول المشاركة ووضعها فى مراحل مختلفة من النمو والتطور الاقتصادى، حيث يفترض ان التنافسية تختلف باختلاف مراحل النمو وهى (IPID):

المرحلة الاولى : نصيب الفرد من الناتج تحت 2000 دولار .

مرحلة انتقالية: نصيب الفرد بين 2000-3000 دولار .

المرحلة الثانية: نصيب الفرد بين 3000-9000 دولار .

مرحلة انتقالية: نصيب الفرد بين 9000-17000 دولار .

المرحلة الثالثة: نصيب الفرد اكبر من 17000 دولار .

وبناء على ذلك يستند تصنيف الدول حسب مراحل التطور الاقتصادى الثلاث وما بينها فى تقرير التنافسية العالمية إلى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى.

ثالثاً: المكونات الفرعية لمؤشر التنافسية

تم تجميع مؤشرات التنافسية من قبل المنتدى الاقتصادي العالمى والذي يتضمن ثلاث محاور أساسية تتمثل فى 12 مؤشر فرعي (2010)، (Schwab (Eds.).

المحور الاول المتطلبات الاساسية وهى مرحلة الاقتصاد المعتمد على عوامل الانتاج والموارد الطبيعية واليد العاملة والموقع الجغرافى، وهويتكون من اربعة مجموعات كمايلي:



اداء المؤسسات العامه والخاصة: وتتحدد البنية المؤسسية بالاطار القانونى والادارى الذى من خلاله يمارس الافراد والمؤسسات والحكومه نشاطاتهم لتطوير الدخل والثروة، كما يعكس المؤشر دور المؤسسات الخاصة والعامه والطريقة التى تتدخل بها فى الاقتصاد من حيث تقديم التسهيلات والحوافز وازالة العقبات التى تواجه بيئة الأعمال، حيث تعتبر المؤسسات العامة الجيدة والخاصة الناجحة لها تأثير على التنافسية والتنمية الاقتصادية المستدامة، فالهيئات والمؤسسات التى تتميز بالتحسن المستمر تعبر عن كفاءة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادي، ويتكون من عدد كبير من المؤشرات الفرعية لعل من أهمها شفافية وضع السياسات الحكومية ومقدار الهدر فى الانفاق الحكومى، ومدى وجود محسوبية فى قرارات المسؤولين الحكوميين واستقلال القضاء، وكفاءة الاطار القانوني فى تسوية المنازعات والتي تعبر عن جودة الاطار المؤسسي لعمل الحكومة والهيئات المتعاملة معها (Nababan, T.. 2019)

البنية التحتية: يعكس هذا المؤشر مدى أهمية وتوافر البنية التحتية فى تعزيز ودعم التنافسية حيث أنها ترتبط بعلاقة طردية مع تطور البنية التحتية ومدى جودتها، ويعد توفر بنية تحتية شامله تتميز بالكفاءة مكونا رئيسيا للتنافسية، وتلعب دورا حيويا فى ضمان قيام أنشطة اقتصادية فعالة فى الاماكن والقطاعات الاقتصادية الملائمة، كما وتساهم فى تغطية تخفيض كلفة المبادلات وتكامل الاسواق الاقتصادية على مختلف الأصعدة المحلية والاقليمية والدولية، كما أن البنية التحتية توفر وسائل النقل الفعالة بما فيها الطرق عالية الجودة لتمكين رواد الأعمال من تقديم خدماتهم الى السوق بطريقة سليمة فضلاً عن ذلك سهولة تنقل العمالة كما تعتمد الاقتصادات على امدادات الكهرباء غير المتقطعة لتمكين المصانع والمؤسسات من العمل دون عوائق، كما يراعى المؤشر توافر شبكة الاتصالات القوية واسعة النطاق بما يسمح بالتدفق الحر والسريع للمعلومات مما يزيد من كفاءة الاقتصاد ودعم المؤسسات وتحقيق مستوى مرتفع من التنافسية الدولية، ويستخدم المؤشر عدد من المؤشرات الفرعية لعل من أهمها جودة توصيل الكهرباء ووجود السكك الحديدية والطرق المناسبة، فضلاً عن اشتراكات الهاتف المحمول والخطوط الثابتة ومدى توافر مقاعد فى شركات الطيران من أجل سهولة التنقل وتوافر المنافذ الجوية والبحرية (Palei, T, 2015)

استقرار البيئة الاقتصادية الكلية: يعد استقرار البيئة الاقتصادية الكلية من العوامل الهامة لنشاط الأعمال، وبالتالي تنافسية الاقتصاد ككل، ففي حالة عدم استقرار البيئة الاقتصادية الكلية بسبب وجود العجز المزمّن في الموازنة العامة أو ارتفاع المديونية الخارجية فإن ذلك يلحق الضرر بالاداء الاقتصادي الكلى نظرا لعدم قدرة الحكومة على توفير الخدمات العامة بشكل فعال، ويعكس المؤشر أثر السياسات الاقتصادية الكلية على أداء تنافسية الاقتصاد من حيث تأثير هذه السياسات على معدلات التضخم ومستويات الضرائب وأسعار الفائدة وسعر الصرف ومبلغ الدين العام، حيث لا تستطيع المؤسسات العمل بكفاءة في ظل معدلات التضخم المرتفعة، فمن غير المتصور حدوث التنمية الاقتصادية الا إذا توافرت البيئة الاقتصادية المستقرة كليا، والتي تكون بمثابة حافزا لطمأنة المستثمرين وجذب المزيد من التدفقات الاستثمارية المحلية والأجنبية، ولمعرفة مدى استقرار الاقتصاد الكلى يستخدم عدة مؤشرات منها إجمالي الادخار للناتج المحلى الإجمالى والتصنيف الائتماني للدولة لدى المنظمات والمؤسسات الدولية، بالإضافة إلى معدلات التضخم والدين الحكومي ونسبته للناتج المحلى الإجمالى وعجز الموازنة العامة للناتج المحلى الإجمالى (Fabus, M, 2018).

الصحة والتعليم الاساسى: يعتبر وجود قوة عاملة تتمتع بظروف صحية بحد ادنى من التعليم الاساسى عاملاً هاماً ومحددًا لتنافسية الدولة ونتاجيتها، ويعكس تأثير كم من مؤشرى الصحة والتعليم على تنافسية الاقتصاد حيث أن توفير قوة عاملة صحيحة ومتعلمة تقلل من تكاليف الانتاج وتزيد ثروان ودخول المجتمع، بحيث لا يمكن للعمال المرضى أو غير الأصحاء أن يعملوا بكامل طاقتهم أو تقل انتاجيتهم، ويعتبر الاستثمار فى تقديم الخدمات الصحية والتعليمية أمراً فى غاية الأهمية لتعزيز تنافسية الاقتصاد القومى وزيادة كفاءة، ويتكون من عدد من المؤشرات الفرعية منها جودة التعليم الأساسى ومعدل الالتحاق بالتعليم وجودة التعليم الابتدائي ومعدل انتشار فيروسات نقص المناعة أو الملاريا وبعض المتغيرات الأخرى والتي من الممكن أن يكون لها تأثير على الأعمال التجارية (Sala, et al, 2015).

المحور الثانى : معززات الكفاءة وهى مرحلة الاقتصادات المعتمدة على كفاءة استخدام عوامل الانتاج والموارد المتاحة لديها ويتكون من 6 مؤشرات:

التعليم العالى والتدريب: يوضح أهمية وقدرة الاقتصاد على خلق شريحة من المتعلمين تكون مدربة وقادرة على التعامل مع معطيات اقتصاد المعرفة، ويعد توفير نوعية رفيعة من التدريب



والتعليم العالى مطلباً رئيساً للتحويل الى اقتصاديات حديثة قادرة على استخدام احدث الطرق الانتاجية الفنية، كما ان التدريب والتاهيل العلمى للقوى العاملة يعد حيويًا لضمان التجديد والتطوير المستمر للكفاءات والمهارات اللازمة لمواكبة تطورات الاقتصاد المستمرة، ويهتم بالتعليم والتدريب المهني الاقتصادات التي ترغب في الارتقاء بعمليات الانتاج وبخاصة المعقدة والاحتياجات المتطورة لنظم الانتاج الحديثة، حيث من المهم وجود نظام تعليمي فعال يعمل على اكتساب المهارات والمعارف وبالتالي الاستثمار في التعليم له نتائج ملموسة على المستوى التطبيقي، حيث أن الانفاق على تدريب العاملين والموظفين بشكل مستمر أثناء العمل يضمن استمرار اكتشاف مهارات العاملين والذي يتم تجاهلها في معظم الاقتصادات وبخاصة الاقتصادات النامية، ويتكون من عدد من المؤشرات الفرعية التي تقيس جوانب المعرفة نظرياً وتطبيقياً مثل معدل الالتحاق بالتعليم قبل الجامعي وجودة التعليم وخاصة العلوم والرياضيات بالإضافة إلى جودة المدارس وإمكانية الوصول الى الانترنت في المدارس والخدمات التدريبية للموظفين وجودة الادارة، وكل هذه المؤشرات تؤثر بشكل كبير على تنافسية الدولة (Sala, et al, 2015).

كفاءة اسواق السلع: يعكس مؤشر كفاءة أسواق السلع درجة التدخلات الحكومية في الأسواق وكذلك حجم السوق وإمكانية الدخول والخروج من الأسواق حيث تنعكس المنافسة الجيدة، فالدول التي تتمتع بأسواق سلعية ذات كفاءة تكون مؤهلة لانتاج الميزج الملائم من السلع والخدمات بما يتلائم مع ظروف الطلب والعرض، ويعد هذا عاملاً مساعداً لتحقيق الكفاءة الاقتصادية ودعم انتاجية منشآت الاعمال، كما أن الدول التي تقدم منتجات وسلع تتسم بالكفاءة تضمن تداول هذه السلع والمنتجات بفاعلية في الاقتصاد، كما أن المؤسسات الأكثر كفاءة تنتج السلع التي يطلبها السوق فقد تكون هناك سلع يكثر طلبها في دول أخرى فمن الضروري وجود مؤسسات أكثر ابتكاراً لتحقيق الكفاءة وزيادة القدرة التنافسية، ونظراً لتعدد جوانب أسواق السلع فإن هناك عدد من المؤشرات الفرعية للحكم على كفاءة أسواق السلع لعل من أهمها الوقت اللازم لبدء الأعمال وتأثير الضرائب على حوافز الاستثمار ونسبة الضرائب للأرباح ومدى انتشار الملكية الأجنبية ومقدار التعريفات والحواجز والرسوم الجمركية، وشدة المنافسة المحلية ونسبة الواردات للنواتج المحلي الإجمالي وسياسات مكافحة الاحتكار ومدى

السيطرة على السوق وتأثير القوانين التجارية على الاستثمار الأجنبي المباشر (Sener, S.) (2013).

كفاءة سوق العمل: يوضح مدى مرونة السياسات والتشريعات الجيدة التي تضمن حقوق أطراف العمل وعلاقة الأجور بالإنتاجية، تعد كفاءة ومرونة سوق العمل من الشروط الهامة لضمان تخصيص العمال الى الوظائف بفاعلية أكثر في الاقتصاد من خلال الاستخدام الأمثل لقوة العمل، كما ان مرونة الاجور عامل ضروري لتمكين العمال من الانتقال بسهولة من قطاع او نشاط الى اخر، وتوفير حوافز قوية لقوة العمل لتعزيز مكانتهم واستخراج مواهبهم والتي لها تأثير إيجابي على أجراء العمال وعلى جاذبية الدولة للمواهب وبالتالي تقليل خروج الكفاءات لاقتصادات أخرى، ولتوضيح كفاءة سوق العمل يستخدم عدد من المؤشرات منها قدرة الدولة على الاحتفاظ بالمواهب أو جذبها وتأثير الضرائب على حوافز العمل وطبيعة العلاقة بين العمال وأصحاب العمل علاقة الأجر بالإنتاجية ومعدل مشاركة المرأة في قوة العمل ومدى الاعتماد على الإدارة المهنية (Mohaghar, 2018).

كفاءة الاسواق الماليه: يعكس هذا المؤشر أهمية وجود رأس المال والتمويل عن طريق الأسهم والسندات وأثر ذلك على التنافسية، حيث أظهرت الازمة المالية العالمية الدور المحوري لوجود قطاع مالى قوي يعمل بكفاءة بحيث يقوم بحشد المدخرات القومية وتوجيهها نحو النشاطات والمشاريع ذات المردود الاعلى ،وليس على اساس المحسوبية والواسطة والنفوذ السياسى، كما يتطلب أن يكون لدى الاقتصادات أسواق مالية متطورة تتسم بالكفاءة لتقوم بوظيفتها في إتاحة رأس المال لتمويل الاستثمارات فى الأنشطة الاقتصادية المختلفة ذات العوائد المرتفعة، كما يتطلب ذلك وجود قطاع مصرفي يتسم بالكفاءة ويوفر حماية للمستثمرين ويقدم الخدمات المالية المتقدمة فى ظل أسواق مالية منظمة، وللحكم على مدى تطور وكفاءة سوق راس المال يتم ذلك من خلال مؤشرات فرعية لعل من أهمها مؤشر الحقوق القانونية والخدمات المالية التي تلبي حاجة العمل والقدرة على تحمل تكلفة الخدمات المالية بالاضافة الى سلامة البنوك وتنظيم بورصة الأوراق المالية ومدى توفر التمويل الاستثمارى في أسواق المال (Cazacu, 2015).

الجاهزية التكنولوجية: تعتمد قدرة الدولة على تحقيق مستويات مرتفعة من الانتاجيه والنمو الاقتصادى على الجاهزية التكنولوجية المتاحة أو التي تمتلكها الدولة، ومدى قدرتها على



استيعاب الدولة لنقل التكنولوجيا الحديثة الى البنية الأساسية لاقتصاد الدولة، ومدى الاستفادة من التطورات التكنولوجية الحديثة المتاحة وتوظيفها بشكل مباشر في زيادة الانتاج، ومدى تعامل المجتمع مع هذه المتغيرات والمنتجات التكنولوجية، سواء تلك التي تم الوصول اليها محليا او التي تم استيرادها من الخارج، كما يركز المؤشر على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليات الانتاج بهدف زيادة الكفاءة وتمكين الابتكار وزيادة القدرة التنافسية، وتعتبر البيئة التكنولوجية مؤشر حاسم وهام لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونقل التكنولوجيا على مستوى مؤسسات الدولة، ولقياس مدى الاستعداد التكنولوجي في المجتمع ومدى توافر التقنيات الحديثة يتم ذلك من خلال مؤشرات فرعية منها توافر أحدث التقنيات وسهولة الوصول الى الانترنت واستيعاب التكنولوجيا على مستوى المؤسسات العاملة في الاقتصاد (Trlaković, 2018).

حجم الاسواق: يقيس هذا المؤشر حجم السوق المحلي والدولي والذي يمكن للاقتصاد أن يقوم بتصريف منتجاته فيه، كما يؤثر كبير حجم السوق المحلية على الانتاجية من حيث ان كبر حجم السوق يتيح للشركات العمل في بيئة تتميز بوفورات الحجم مما يساهم بتقليل التكاليف التشغيلية، كما أن الأسواق الدولية امتداداً للسوق المحلي، فضلا عن توجيه الاستثمار نحو تطوير التكنولوجيا والبحوث المرتبطة بالسوق والاستثمار ولا يكتفى بالسوق المحلي فقط لتحقيق الأرباح بل تتوسع الى الأسواق الدولية، ويقاس من خلال مؤشرات حجم السوق المحلي وحجم السوق الأجنبي والصادرات للنتائج المحلي الإجمالي (Petrarca, 2018).

المحور الثالث: عوامل تطور الابداع والابتكار وهي مرحلة الاقتصادات المعتمدة على الابتكار والتي وصلت لمستويات متقدمة من التطور الاقتصادي وهو يتكون من مؤشرين هما:

مدى تطور بيئة الاعمال: يعكس هذا المؤشر طبيعة الانتاج والتوزيع المحلي والدولي لقطاع الأعمال، فهناك علاقة طردية بين درجة تطور نشاطات الاعمال وتشابكاتها المعقدة وبين الكفاءة في انتاج السلع والخدمات، وبالتالي تنافسية الاقتصاد ككل، فكلما كانت نوعية شبكات الاعمال العامة للدولة وكذلك نوعية منشآت الاعمال وانتشارها الجغرافي اكثر تطورا كلما وفر ذلك ميزة تنافسية للدول، وخاصة في مراحل التنمية المتقدمة، كما أن الاهتمام بتطوير بيئة الأعمال يعمل على زيادة الكفاءة ويعطي فرصة أكبر للابداع والابتكار في العمليات الانتاجية المختلفة، خاصة وأن تأثيرها على جذب الاستثمار الأجنبي واضح وبلا شك، ويقاس مدى

تطور بيئة الأعمال من خلال عدة مؤشرات فرعية منها مدى تعقيد عمليات الانتاج وكمية الموردين المحليين وجودتهم ومدى التسويق ومراقبة التوزيع الدولي بهدف الحكم على تطور وكفاءة بيئة الأعمال (Roy, 2018).

الابتكار: يقيس هذا المؤشر طاقة وقدرة المجتمع على الابتكار وتبادل المعرفة وحجم الانفاق جميع المكونات السابقة قابلة للاستنفاد مع مرور الزمن وتقدم مراحل التنمية الاقتصادية وبالتالي فان المحرك الاساسى للنمو وتحسين مستويات الرفاهية فى الاجل الطويل تتمثل فى القدرة على الابتكار والتطوير والتجديد، وهذا يتحقق من خلا برامج البحث والتطوير وما يتطلبه ذلك مع تخصيص الموازنات الكافية، وخاصة من جانب القطاع الخاص الذى يجب ان يكون الرائد فى مجال الابتكار والتطوير، ويتطلب ذلك تعزيز التواصل والتعاون والشاركة بين الجامعات ومراكز الابحاث العلمية من جهة والقطاع الصناعى من جهة اخرى، ووجود بيئة تنظيمية مواتية تحافظ على حقوق الملكية الفكرية، وترتبط قدرة الدولة على الابداع والابتكار بعاملين وهما رأس المال البشري والبنية التحتية التكنولوجية والتي تتضمن مراكز البحوث والجامعات والنظم التكنولوجية القادرة على استيعاب التكنولوجيا الجديدة والمبتكرة فى دول أخرى، ويعتبر رأس المال البشري مورد لايمكن احلاله على الرغم من التطورات التكنولوجية فى ظل التعليم والتدريب المستمر فى المؤسسات والقطاعات المختلفة فى الاقتصاد والتحرك نحو الأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى، خاصة فى ظل بيئة مواتية ومحفزة على الابداع والابتكار بدعم من القطاعين العام والخاص على حد سواء؛ لأنه يتطلب وجود مؤسسات علمية وبحثية فائقة الجودة وتوفر المعرفة الأساسية اللازمة لبناء التقنيات الحديثة فى ظل التعاون بين الجامعات والصناعة خاصة فى البحوث العلمية التطبيقية والتطورات التكنولوجية الجديدة ويعتمد مؤشر الابتكار على عدة متغيرات فرعية منها القدرة على الابتكار وانفاق المؤسسات على البحث والتطوير ومشتريات الحكومة من التكنولوجيا المتقدمة وتوافر العلماء والمهندسين بالاضافة الى براءات الاختراع وجودة مؤسسات البحث العلمي والتعاون بين الجامعات والصناعة فى مجال البحث والتطوير لدعم القدرة التنافسية (Bondareva, 2015).

يوجد ارتباط متبادل بين هذه المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر التنافسية وبالرغم من أهمية هذه المؤشرات بشكل منفصل إلا أنها تعزز بعضها البعض خاصة فى جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية اذا تم الاهتمام بالمؤشرات السابقة، كما أن التراجع فى أحد هذه المؤشرات يؤثر



سلباً على باقى المؤشرات المكونة لمؤشر التنافسية وبالتالي تتأثر القدرة التنافسية للدولة وبالتالي تتأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي، كما أن هذه المؤشرات فى الواقع مترابطة وغير مستقلة، والواحد منها يعتمد على الآخر فعلى سبيل المثال ان الابتكار والتطوير غير ممكن فى ظل اقتصاد لا يوجد فيه المؤسسات اللازمة لذلك ولا يتوافر فيه حد كاف من التعليم والتدريب، وبالمثل فان الابداع والابتكار يصبح اكثر صعوبة فى ظل اسواق غير كفوءة او فى غياب بنية تحتية مواتية.

تتفاوت اهمية كل من هذه العوامل من دولة الى اخرى اعتمادا على مرحلة التنمية الاقتصادية التى وصلت لها، ففي المراحل الأولى للتنمية فان عوامل البنية التحتية والمؤسسية واستقرار الاقتصاد الكلى وتوفر قوة عمل صحية ومثقفة تلعب دورا اساسا فى تقرير التنافسية الدولى. اما فى الدول التى وصلت الى مرحلة اكثر تقدما من التنمية فان التنافسية تعتمد اكثر على تطوير طرق جديدة وذات كفاءة للانتاج، وكذلك على تحسين نوعية المنتجات، الامر الذى يعتمد اكثر على مدى وفرة المهارات عالية التعليم وكفاءة الاسواق، وخاصة سوقى العمل ورأس المال، والمقدرة على تعظيم الفائدة من التكنولوجيا المتاحة. اما فى المرحلة الاخيرة من التقدم فى التنمية فتتزايد اهمية الابتكار والتطوير، وتتوقف استمرارية النمو ومقدرة منشآت الاعمال على دفع معدلات العالية من الاجور على مقدرتها على تطوير المنتجات الجديدة.

تصنيف الدول حسب مراحل النمو الاقتصادى

يقوم المنتدى الاقتصادى العالمى بمعاملة الدول المدرجة فى التقرير معاملة مختلفه وفقا لمرحلة النمو الاقتصادى التى بلغها البلد، حيث يقوم بتقسيم الدول المدرجة الى ثلاث مراحل للنمو وهى:

جدول رقم (1)

تصنيف مؤشر التنافسية للدول حسب مراحل النمو

المرحلة الأولى المتطلبات الأساسية	المرحلة الانتقالية الأولى	المرحلة الثانية محددات الكفاءة	المرحلة الانتقالية الثانية	المرحلة الثالثة الابداع والابتكار
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	أقل من 2000 دولار	من 2000 دولار الى 2999	من 3000 دولار وحتى 8999	من 9000 دولار وحتى 17000
الوزن النسبي للمتطلبات الأساسية	60%	من 40 إلى 60%	40%	من 20 إلى 40%
الوزن النسبي لمحددات الكفاءة	35%	من 35 إلى 50%	50%	50%
الوزن النسبي للابداع والابتكار	5%	من 5 إلى 10%	10%	من 10 إلى 30%
نماذج من الاقتصادات	بنغلاديش ابوروندى كمبوديا الكاميرون اثيوبيا غانا الهند كينيا امدغشقر املاوى امالوى اموريتانيا نيجيريا اباكستان اروندا السفغال اتنزانيا الوغلندا افيتنام ازامبيا	مصر الجزائر اندونيسيا ايران كازاخستان الكويت البيبا المغرب اباراجواى قطر السعودية اوكرانيا افنزويلا.	البانيا الارجنتين البرازيل بلغاريا كارى الصين السلفادو الاردن البنان اماليزيا المكسيك ابنما ناميبيا جنوب افريقيا اتايلاند اتونس اتركيا	البحرين اشيلى اكرواتيا استونيا اهنغاريا اسلطنه عمان ابولندا اتايوان الصين اوروغواى .

المصدر: World Economic Forum (2016-2017) The Glopal Competitiveness Report.

Editor Klaus S. Geneva Switzerland. P38.



المحور الثاني: مفهوم وتطور الاستثمار الأجنبي وعلاقته بالتنافسية في مصر

تمهيد:

احتلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة مكاناً هاماً ضمن جوانب تمويل خطط التنمية الاقتصادية في معظم دول العالم المتقدم منه والنامي، حيث ينظر إليها على أنها تعد بديلاً جيداً عن اللجوء إلى الاقتراض الخارجي ومثالبه.

أولاً: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

تعددت تعريفات الاستثمار الأجنبي المباشر، وسيعرض البحث بإيجاز لمجموعة من التعريفات التي وضعتها بعض المنظمات الدولية كما يلي:

يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأجل والتي تعكس منفعة دائمة بين المقيم في اقتصاد ما ومؤسسة تابعة لاقتصاد غير اقتصاد المستثمر، ويعني الاستثمار الأجنبي المباشر أن المستثمر يمارس درجة كبيرة من التأثير في الإدارة" (UNCTAD, 2007).

وتشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأن "الاستثمار الأجنبي المباشر هو نوع من الاستثمار يهدف إلى تكوين منفعة دائمة بين مستثمر أجنبي ومؤسسة مقامة في اقتصاد آخر غير اقتصاد المستثمر، ويقصد بالمنفعة الدائمة وجود علاقة طويلة الأمد بين المستثمر الأجنبي المباشر وبين المؤسسة الاستثمارية، بحيث يكون هناك درجة كبيرة من التأثير على إدارة المشروع من قبل المستثمر الأجنبي، وذلك عن طريق الملكية المباشرة أو غير المباشرة بحيث لا تقل القوة التصويتية عن 10% للمستثمر الأجنبي المباشر (Organization, 2008).

نستخلص من التعريفات السابقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عملية استثمارية يقوم على إثرها مستثمر بالاستثمار في اقتصاد بلد ما غير البلد التي يحمل جنسيتها مما يعمل على خلق منفعة متبادلة بين الطرفين، وبشرط أن يكون للمستثمر دور فعال في اتخاذ القرارات الإدارية.

ثانياً: الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر

يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر مجموعة من الآثار الاقتصادية المباشرة، حيث لا يشكل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عبئاً على الاقتصاد المضيف، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي بديلاً للقروض الخارجية (عدنان، 2013)، وتسهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سد الفجوات في اقتصاد الدولة المضيف لهذا الاستثمار، كفجوة المدخرات المحلية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية الطموحة، وسد فجوة النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الآلات التي تحتاجها عملية التنمية، والفجوة التكنولوجية لسد حاجة الدولة من الخبرات الفنية، والتنظيمية، والتسويقية، وسد الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث تؤدي الاستثمارات الأجنبية إلى حصول الدولة المضيف على إيرادات جديدة في صورة ضرائب جمركية، وضرائب دخل على الأرباح، تزيد من إمكاناتها على الإنفاق (مصطفى، 2010).

يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، ويسهم في تنمية القدرات البشرية وتحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق توفير رؤوس الأموال، والتكنولوجيا، إلى البلد المضيف، وهما عنصران ضروريان للتنمية الاقتصادية في الدول النامية (Selma, 2013) (Onakoya, 2012)، كما يسهم الاستثمار في خلق مجموعة من الوفورات الخارجية، ومجموعة من المنافع الاقتصادية، فضلاً عن زيادة رأس المال الاجتماعي، وخفض تكلفة الإنتاج المحلي، نتيجة قيامه بإنتاج بعض ما تحتاج إليه المشروعات المحلية من مستلزمات الإنتاج، وفتح أسواق جديدة أمام الصادرات، والتمتع بمزايا اقتصاديات الحجم الكبير، وزيادة القيمة المضافة، ورفع معدلات وكفاءة التشغيل، وخلق فرص عمل جديدة مما يسهم في حل مشكلة البطالة (Voica, 2015) (Bukša, 2022).

يعتبر الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به في الغالب الشركات متعددة الجنسيات، له عدد من الآثار السلبية، ومنها صعوبة توافق إستراتيجية المستثمر الأجنبي مع خطط التنمية في الدولة، من حيث قطاعات الاستثمار؛ حيث قد تتجه الاستثمارات الأجنبية نحو القطاعات التي تدر ربحاً وبيعاً وسريعاً، ولا تخدم عملية التنمية على الوجه المطلوب، مثل النشاطات السياحية، والتجارية، والمصرفية، وقد تتجه نحو إنتاج نوع معين من المنتجات الأولية، الموجهة للتصدير إلى البلد الذي انساب منه رأس المال (Nguyen, 2022).



عليه، فإن هناك تبادل للمنافع بين الاستثمار الأجنبي والبلد المضيف بشرط أن تكون هناك سياسات تعمل على توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الحيوية الاقتصادية المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية، وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر بطريقة مخططة ومدرسة، وبالتالي فإن تحديد الهدف من الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في الحصول على منافع أكثر مثل تعزيز التطور التكنولوجي وزيادة القدرة التصديرية في الأسواق العالمية، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يُعد بديلاً حقيقياً للاقتراض الخارجي، وبالتالي فهو لا يمثل عبئاً على الاقتصاد القومي، بل أنه شريكاً فاعلاً في عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق أولويات التنمية المستدامة في الاقتصاد المضيف (Şentürk, 2021) (Ayamba, 2020) (Dufey, 2004) (Dadkhah, 2021).

ثالثاً: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي

تمثل الاستثمارات عملية بناء للأصول المادية الثابتة وزيادة التكوين الرأسمالي، وبهذا يؤدي الإنفاق الاستثماري إلى زيادة القدرات الإنتاجية للبلاد، ورفع معدل النمو وتحسين الأوضاع الاقتصادية بصورة عامة. وتساهم عمليات الاستثمار الموجهة إلى إقامة التوازنات الصحيحة فيما بين القطاعات الاقتصادية، وزيادة التشابك والترابط بين هذه القطاعات الاقتصادية، بما يحقق وحدة الاقتصاد القومي وتكامل فروع الإنتاج ودفع عملية التنمية إلى الأمام بصورة مستدامة (Adam, 2022).

تُعد التنمية الاقتصادية انعكاس لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البلدان النامية بطريقة ايجابية، وهو منظور ناشئ من التجربة الناجحة للاقتصاديات الرأسمالية والأسواق الحرة، فالمستثمرين الأجانب يجلبون موارد جديدة نادرة، رأس المال، التكنولوجيا، الخبرات الإدارية، ومهارة التسويق للبلد المضيف، ووجود المستثمرين يزيد من المنافسة وتحسين الكفاءة ويزيد من فرص العمل ويحسن توزيع الدخل بصورة ايجابية من خلال مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية (Götz, 2023) (Hysa, 2016).

تنطبق هذه الاستنتاجات في واقع الأمر على الدول المتقدمة أكثر من الدول النامية مما جعل عملية تقييم تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية عملية معقدة، حيث يجب على الدول النامية أن تلتزم الحذر إزاء انتهاج موقف غير مدروس من المكاسب الخاصة بهذا الاستثمار، فوجود حصة كبيرة منه في إجمالي تدفقات رأس المال مؤشر على ضعف البلد

المضيف وليس قوة، فالتحويلات المرتبطة بهذه الاستثمارات تؤثر سلباً على ميزان مدفوعات الدول النامية كما أنها تتحكم بمقادير الدول وخيارات شعوبها وتوجيهها على نحو ما يلائم المشروعات من استثمارات جديدة مما يوفر لها فرصة اختيار الاستثمارات الأكبر ربحاً والأسرع نمواً (Rehman, 2023) (Poverty, 2018).

رابعاً: تطور مؤشر التنافسية وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر.

أصبحت الدول النامية تنظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره من أهم وسائل نقل التكنولوجيا ، ونظم الإدارة الحديثة ، فضلاً عن إسهامه في تدعيم القدرات والطاقات الوطنية في الإنتاج والتصدير ، وزيادة القدرة التنافسية للمشروعات ، ونتيجة لذلك تسعى الكثير من البلدان النامية إلى بناء قاعدة إقتصادية تكسبها مكانة تنافسية في السوق العالمية، ولتحقيق ذلك كان عليها أن تعمل على جلب أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية. ولقد أثبت الإستثمار الأجنبي المباشر مرونته خلال الأزمات المالية، لذلك فإن العديد من الدول النامية تفضله على التدفقات الأخرى لرأس المال الأجنبي، وتؤدي السياسات والتدابير التي تتخذها الحكومة دوراً رئيسياً في ضمان أن يخلق الاستثمار الأجنبي المباشر وظائف أفضل ويزيد من قدرة الاقتصاد على المنافسة، وتتحدد بقدرة الدولة على جذب الاستثمار الأجنبي والاحتفاظ به والاستفادة منه في تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام، كما قد تساعد الحوافز الاستثمارية على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وكل نوع من أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر يجلب معه مجموعته الخاصة به من التحديات والمنافع المحتملة، كما أن وجود الإستثمار الأجنبي المباشر يزيد المنافسة في البلد المضيف، وبذلك تتحسن الكفاءة وتزداد فرص العمل، حيث إن الإستثمار الأجنبي المباشر يساهم بشكل كبير في تحسين وسائل الإنتاج المختلف، وهو من العناصر الأساسية للتنمية الاقتصادية، كما أن الدولة التي تتمتع بوضع تنافسي أفضل تكون لها قدرة أكبر على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر بمعنى وجود علاقة متبادلة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي وبين مؤشر التنافسية، وفيما يلي بيان بتطور موقف مصر في مؤشر التنافسية العالمي.



جدول رقم (2)

مؤشر التنافسية الدولية خلال 2008 / 2020م

ترتيب مساهمة كل مؤشر	متوسط المؤشر خلال الفترة	2019 2020	2018 2019	2017 2018	2016 2017	2015 2016	2014 2015	2013 2014	2012 2013	2011 2012	2010 2011	2009 2010	2008 2009	2007 2008	
--	3.53	0.038	3.78	3.9	3.7	3.7	3.6	3.6	3.7	3.9	4	4	4	4	المؤشر العام للتنافسية
															مجموعة المتطلبات الأساسية
6	3.79	3.57	3.36	3.9	4.2	3.7	3.4	3.3	3.6	3.8	4	4.1	4.2	4.2	مؤشر المؤسسات
3	3.97	5.11	4.9	4.1	4.7	3.4	3.2	3.3	3.6	3.8	4	4	3.7	3.8	مؤشر البنية التحتية
9	3.47	3.15	3.57	2.6	5.9	2.8	2.9	3.2	3.1	3.7	3.4	3.5	3.6	3.7	مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي
1	5.30	4.55	4.83	5.5	6.3	5.3	5.4	5.3	5.3	5.4	5.4	5.2	5.2	5.2	مؤشر الصحة والتعليم
															الأساسي
															مجموعة محفزات الكفاءة
8	3.62	3.78	3.71	3.6	5.2	3.2	3.3	3.1	3.3	3.4	3.6	3.6	3.6	3.7	مؤشر التعليم العالي والتدريب
4	3.93	3.57	3.36	4.1	4.7	4	4	3.9	3.8	3.7	3.9	4	4	4	مؤشر كفاءة سوق السلع
11	3.33	3.43	3.22	3.2	4.5	3.2	3.1	3	3.1	3.2	3.4	3.5	3.3	3.2	مؤشر كفاءة سوق العمل
7	3.74	3.92	3.64	3.9	4.7	3.2	3.2	3.4	3.7	3.8	4	4	3.7	3.5	مؤشر كفاءة الأسواق المالية
10	3.35	2.87	2.87	3.5	5.5	3.2	3.2	3.2	3.4	3.3	3.3	3.4	3	2.8	مؤشر الجاهزية التكنولوجية
2	4.84	5.18	5.11	5.1	4.4	5.1	4.8	4.8	4.8	4.8	4.8	4.8	4.7	4.5	مؤشر حجم السوق
															مجموعة الابتكار والتطوير
5	3.91	3.92	3.78	3.8	4.5	3.7	3.7	3.8	3.8	3.8	4	4	3.9	4.1	مؤشر تطور بيئة الأعمال
12	2.96	2.8	2.66	2.9	3.8	2.8	2.7	2.8	2.8	2.8	3	3	3.2	3.2	مؤشر الابتكار

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك المركزى سنوات مختلفة.

يتضح من الجدول السابق أن هناك مؤشرات شهدت تميزاً ملحوظاً خلال الفترة وهي مؤشرات الصحة وحجم السوق ومؤشر البنية التحتية ومؤشر كفاءة سوق السلع، وفي المقابل شهدت بعض المؤشرات مثل مؤشر سوق العمل ومؤشر التكنولوجيا ومؤشر الابتكار تراجعاً ملحوظاً خلال الفترة والذي بدوره أثر على القيمة الاجمالية لمؤشر التنافسية في الاقتصاد المصرى خلال الفترة محل الدراسة.

أظهر التقرير ترتيب مصر في عدد من المؤشرات الفرعية، حيث أظهرت تحسناً في عدد من المؤشرات. لتحل مصر في المرتبة 93 عالمياً من 141 دولة كما حسنت مصر من قدرتها التنافسية خلال العام الماضي في أكثر من 60 مؤشراً من أصل 103 دولة تُقاس في تقرير التنافسية العالمية 2019 التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي والذي يعد حافزاً لتحديد نقاط الضعف لتنافسية الدول والعمل على إصلاحها ومن المتوقع أن يتم الأخذ بها وكان نتيجة الأداء التحسن المستمر في ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمية، إلا أن التقرير لم يأخذ

في الاعتبار الكثير من الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة المصرية خاصة منذ بدء تطبيق الإصلاح الاقتصادي 2016 وحتى آخر 2024 ومنها قانون الخدمة المدنية لتحفيز بيئة العمل على زيادة الانتاج وضبط اختلالات الأجور، تطبيق ضريبة القيمة المضافة لتوسيع القاعدة الضريبية وزيادة إيرادات الدولة، الإصلاحات السعرية للمشتقات البترولية منذ بداية 2017 وحتى آخر 2024، منح الحكومة تراخيص الجيل الرابع للاتصالات بهدف تحسين الخدمة وزيادة إيرادات الدولة، صدور قانون الاستثمار 2015 لدعم وطمأنة المستثمرين وتوفير بيئة آمنة وجاذبة للاستثمار (يونس، 2021)، وفي إطار التحول الرقمي تعمل الحكومة على دمج التقنيات الحديثة في المجالات المختلفة وربط المنصات الرقمية للحكومة وتحسين فعالية وكفاءة الجهاز الإداري للدولة ليكون أكثر تميزاً، كما استمرت الحكومة في تطوير البنية التحتية الرقمية للمعلومات وخلق مجتمعات تكنولوجية وابتكارات في الحكومة بهدف توطيد صناعات عالية التقنية خاصة في المنطقة الاستثمارية لقناة السويس بعد ازواجها (فاروق، 2017).

بالإضافة الى المساندة الدولية الواسعة من الدول الخليجية ومن صندوق النقد الدولي ومجموعة الدول الصناعية السبع الكبار، وتوقع مؤسسات التصنيف الائتماني بنظرة مستقبلية مستقرة للاقتصاد المصري B+ أدى ذلك الى تحقيق استقرار نسبي في المؤشرات الفرعية لمؤشر تنافسية الدولة والذي له دور مباشر في جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية للاقتصاد القومي (فاروق، 2017).

كما يجب أن تعمل مصر على تحفيز الاستثمار الداخلي مع الأجنبي في ظل عدم وضوح الرؤية بالنسبة لحركة التجارة العالمية والاستثمارات، فيجب التركيز على الصناعات التي يتم استهلاك مخرجاتها داخلياً مع عدم إغفال الصناعات التصديرية حتى لا يتأثر الميزان التجاري وسعر صرف الجنيه المصري،

يتطلب تحسين ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمية المزيد من الجهود الإصلاحية من الحكومة خاصة القضاء على البيروقراطية ومشاكل سوق العمل والحوافز الاقتصادية وجودة الخدمات مما يستدعي مواصلة الجهود التي تصب في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية قدماً، وتعزيز تنافسية الاقتصاد وفق معايير التنوع والاستدامة والمعرفة والابتكار والتكنولوجيا والبحث العلمي؛ بهدف جذب استثمارات في الصناعات التكنولوجية وتصنيع منتجات ذات قيمة مضافة



مرتفعة، والاهتمام بالتعليم الفني واستحداث مدارس ومعاهد فنية مؤهلة لسوق العمل تتناسب مع متغيرات السوق، بالإضافة الى تعزيز الابتكار وتشجيع التكنولوجيات الجديدة وتطوير الاقتصاد الرقمي بهدف خلق محركات نمو اقتصادي جديد، وتكثيف الإصلاحات الاقتصادية خاصة الإصلاحات المتعلقة بعجز الموازنة والدين العام مع التأكيد على أن مصر لديها آلية النهوض الاقتصادي من خلال الاستثمار في قطاعات الاقتصاد الحقيقي كالصناعات التي تسعى مصر لتوطينها وتحقيق ميزة تنافسية بها، وتطوير منظومة النقل البري والاستفادة من السكك الحديدية في عملية نقل البضائع لتقليل التكلفة.

يحتاج الموقف التنافسي للاقتصاد المصري إلى مراجعة بعض السياسات التحفيزية لعدد من القطاعات الاقتصادية والسعي لاستراتيجية توسعية لتنمية الصادرات والحد من تنامي الواردات، وإطلاق طاقات الاستثمار، والتوسع في برامج الحماية الاجتماعية وإصلاح المناخ المؤسسي ووضع حدود لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، بجانب التوسع في الشراكات مع القطاع الخاص للإصلاح في مجالات مثل الحوكمة والتمويل المحلي والخارجي والتجارة وأسواق المنتجات والعمالة قد يحقق مكاسب على المدى المتوسط وهي إصلاحات لا يستلزم معها تكاليف اقتصادية كلية قصيرة الأجل ويمكن أن تتحقق مكاسب كبيرة في الإنتاج والعمالة على المدى المتوسط إلى الطويل مع السعي لاستهداف وزيادة معدلات اجتذاب الاستثمارات والاستمرار في تنشيط السياحه مع إجراء تعديل جوهري في سياسات الإقراض المصرفي ووضع آلية لإنهاء التعثر خاصة في المصانع ذات الأصول الإنتاجية. ويكمن الهدف الأساسي للاستثمار ليس فقط الحصول على مستويات متقدمة في مؤشر التنافسية ولكن في تحقيق التحسن المستمر في المؤشرات الفرعية، فرغم أن المؤشرات قد تقدم انطباعاً جيداً إلا أن الأهمية الحقيقية تكمن في قدرات الاقتصاد القومي نفسه على منح المستثمرين عوائد إيجابية في ظل مناخ استثماري محفز ووضع الخطط والسياسات التي تساعد على الابتكار وتوطين التكنولوجيا مستعينين بتطوير البحث العلمي(محمد، 2021) (متولي، 2017).

الجدول رقم (3)

صافي الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2008 - 2020

السنة	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر بالمليار دولار
2008 - 2007	9.5
2009 - 2008	6.7
2010 - 2009	6.4
2011 - 2010	-0.483
2012 - 2011	2.8
2013 - 2012	4.2
2014 - 2013	4.6
2015 - 2014	6.9
2016 - 2015	8.1
2017 - 2016	7.4
2018 - 2017	8.1
2019 - 2018	9.01
2020 - 2019	5.9
متوسط صافي الاستثمار خلال الفترة	5.6

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك الدولي سنوات مختلفة.

يتضح من الجدول السابق أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنحصر في مجموعة من القطاعات بالترتيب وفق حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق لهذه القطاعات وهي البترول، والصناعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتمويل، والخدمات، والانشاءات والسياحة، والعقارات، كما يتضح من بيانات الجدول عودة صافي الاستثمارات الأجنبية الى ماكانت عليه في عام 2009/2008م باستثناء فترة ثورة يناير حيث انخفض صافي الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة لأحداث ثورة 25 يناير 2011 وما تلاها من أحداث، والذي دعا وكالة التصنيف الائتماني ستاندرد أند بورز إلى تخفيضات متتالية للتصنيف الائتماني (BB-) في 2011م مع توقعات سلبية للاقتصاد المصري والذي أدى لزيادة مخاوف المستثمرين الأجانب من عدم استقرار الوضع السياسية والاقتصادية، والذي أدى إلى انسحاب المستثمرين من السوق المصرية، أيضاً توقعات وكالة موديز (B1) مع توقعات سلبية للاقتصاد المصري في نفس العام، بالإضافة إلى تراجع إيرادات السياحة والصناعات



التحويلية والزراعة والنفط، وتراجع الصادرات، وإنخفاض تحويلات العاملين في الخارج، والذي أدى بدوره لانخفاض حاد في صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى مصر. بدأ التحسن في تدفقات الاستثمارات الى مصر خاصة منذ بداية العام 2014م، وذلك من خلال حرص الحكومة المصرية على تحسين بيئة الإستثمار وخلق مناخ جاذب للإستثمارات المحلية والعربية والأجنبية على حدٍ سواء، في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري كما أسهمت السياسات الاقتصادية المتوازنة التي اتبعتها مصر خلال السنوات الماضية بناءً على رؤية ودراسات استراتيجية وعلمية في إفساح المجال أمام مسار نمو مستدام وشامل للاقتصاد القومي، مما ساعد على تحفيز المستثمرين وطمأنتهم على المناخ الاقتصادي وبيئة الأعمال وتشجيعهم على ضخ المزيد من الاستثمارات، خاصةً في ظل قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المختلفة في موعد استحقاقها، لتجدد مؤسسات التصنيف الائتماني ثقتها في قوة الاقتصاد المصري وتعامله الإيجابي مع الأزمات المختلفة داخلياً وخارجياً وفي مقدمتها أزمة كوفيد 19، كما أعلنت مؤسسة “فيتش” تثبيتها لتصنيف مصر الائتماني عند مستوى “B” خلال العام 2014م وحتى اغسطس 2018م مع توقعات مستقبلية مستقرة للاقتصاد المصري (رزق، 2022) (البنك المركزي، 2020).

أظهر الاقتصاد المصري أداءً متفوقاً خلال أزمة كوفيد 19، مدعوماً بزيادة إنتاج الغاز والاستثمارات العامة ومرونة الطلب المحلي، إضافة الى رفع وكالة موديز التصنيف الائتماني لمصر في ابريل 2015م عند المستوى (B3) مع توقعات مستقرة للاقتصاد المصري حتى ابريل 2020م، كما ثبتت مؤسسة ستاندرد آند بورز بتثبيت التصنيف الائتماني عند مستوى “B” في مايو 2018م وحتى ابريل 2020م، حيث عكست نظرتها المستقبلية المستقرة توقعاتها بانخفاض معدل الدين المحلي والخارجي بصورة تدريجية اعتباراً من العام المالي 2021م، مدعومةً بالانتعاش القوي وتوقعات بزيادة معدلات النمو الاقتصادي (Fitch2020).

المحور الثالث: قياس العلاقة التبادلية بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وتنافسية الاقتصاد المصري.

يسعى هذا الفصل لدراسة العلاقة التبادلية بين التنافسية وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، وقد تعددت متغيرات الدراسة التي تؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أننا سوف نقتصر على المتغيرات المتعلقة بالدراسة والخاصة بمؤشرات التنافسية الدولية، وتم بناء نموذج الدراسة بحيث يشمل المتغيرات المستهدفة، ويحتوى المتغير المستقل (مؤشر التنافسية) على عدد من المؤشرات الفرعية والتي تم الاعتماد عليها في بناء النموذج القياسي، واتخذ النموذج الشكل التالي:

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5 + \beta_6 X_6 + \beta_7 X_7 + \beta_8 X_8 + \beta_9 X_9 + \beta_{10} X_{10} + \beta_{11} X_{11} + \beta_{12} X_{12} + \mu t$$

حيث:

رمز المتغير	اسم المتغير	نوع المتغير
Y	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	المتغير التابع
X1	المؤسسات	المتغيرات المستقلة
X2	البنية التحتية	
X3	الاقتصاد الكلي	
X4	الصحة والتعليم	
X5	التعليم العالي والتدريب	
X6	كفاءة سوق السلع	
X7	كفاءة سوق العمل	
X8	كفاءة الأسواق المالية	
X9	الجاهزية التكنولوجية	
X10	حجم السوق	
X11	تطور بيئة الأعمال	
X12	الابتكار	



أولاً: مصادر البيانات: تم استخدام البيانات الثانوية للمتغيرات محل الدراسة خلال الفترة 2020/2008 ونظراً لعدم توفر البيانات قبل العام 2008 وبعد العام 2020 فقد تم تحويل البيانات الى بيانات ربع سنوية من خلال برنامج (eviews12) هذا وقد تم الحصول على البيانات الثانوية الخاصة بالمتغيرات المستقلة الدراسة من خلال تقرير التنافسية الدولية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، والمتغير التابع تم الحصول على البيانات من خلال موقع البنك الدولي.

ثانياً: اختبارات السكون لمتغيرات النموذج

1- اختبار السكون للمتغير (X1) يوضح النموذج التالي اختبار السكون للمتغير عند مستواه الأصلي

Null Hypothesis: X1 has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.259457	0.4456
Test critical values: 1% level	-4.198503	
5% level	-3.523623	
10% level	-3.192902	

يتضح من النموذج السابق أن مؤشر المؤسسات (X1) غير مستقر عند مستواه الأصلي حيث أن مستوى المعنوية المشاهد أكبر من 0.10 مما يتطلب إعادة الاختبار عند الفرق الأول وهو ما أسفر عن النتائج التالية

Null Hypothesis: D(X1) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.682386	0.0871
Test critical values: 1% level	-2.622585	
5% level	-1.949097	
10% level	-1.611824	

يتضح من النموذج السابق ان (X1) قد استقر عن الفرق الأول حيث أن مستوى المعنوية المشاهد أقل من 0.10 ويساوي 0.0871

2- اختبار السكون للمتغير (X2) يوضح النموذج التالي اختبار السكون للمتغير عند مستواه الأصلي

Null Hypothesis: X2 has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.652873	0.2605
Test critical values: 1% level	-4.198503	
5% level	-3.523623	
10% level	-3.192902	

يتضح من النموذج السابق أن مؤشر البنية التحتية (X2) غير مستقر عند مستواه الأصلي حيث أن مستوى المعنوية المشاهد أكبر من 0.10 مما يتطلب إعادة الاختبار عند الفرق الأول وهو ما أسفر عن النتائج التالية

Null Hypothesis: D(X2) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 10 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.054204	0.6938
Test critical values: 1% level	-2.628961	
5% level	-1.950117	
10% level	-1.611339	

يتضح من النموذج السابق أن (X2) لم يستقر عند الفرق الأول حيث أن مستوى المعنوية المشاهد أكبر من 0.10 ويساوي 0.6938

3- اختبار السكون للمتغير (X3) يوضح النموذج التالي اختبار السكون للمتغير عند مستواه الأصلي

Null Hypothesis: X3 has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 10 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.354447	0.9999
Test critical values: 1% level	-4.219126	
5% level	-3.533083	
10% level	-3.198312	



يتضح من النموذج السابق أن مؤشر الاقتصاد الكلى (X3) غير مستقر عند مستواه الأصلي حيث أن مستوى المعنوية المشاهد أكبر من 0.10 مما يتطلب إعادة الاختبار عند الفرق الأول وهو ما أسفر عن النتائج التالية

Null Hypothesis: D(X3) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 10 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.833708	0.0640
Test critical values: 1% level	-2.628961	
5% level	-1.950117	
10% level	-1.611339	

يتضح من النموذج السابق ان (X3) قد استقر عن الفرق الأول حيث أن مستوى المعنوية المشاهد أقل من 0.10 ويساوى 0.0640

4- اختبار السكون للمتغير (X4) يوضح النموذج التالي اختبار السكون للمتغير عند مستواه الأصلي

Null Hypothesis: X4 has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 8 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.967075	0.0013
Test critical values: 1% level	-4.205004	
5% level	-3.526609	
10% level	-3.194611	

يتضح من النموذج السابق أن مؤشر الصحة والتعليم (X4) قد استقر عند مستواه الأصلي حيث أن مستوى المعنوية المشاهد أقل من 0.10

5- اختبار السكون للمتغير (X5) يوضح النموذج التالي اختبار السكون للمتغير عند مستواه الأصلي

Null Hypothesis: X5 has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 10 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.569041	0.9991
Test critical values: 1% level	-4.219126	
5% level	-3.533083	
10% level	-3.198312	

يتضح من النموذج السابق أن مؤشر التعليم العالي والتدريب (X5) غير مستقر عند مستواه الأصلي حيث أن مستوى المعنوية المشاهد أكبر من 0.10 مما يتطلب إعادة الاختبار عند الفرق الأول وهو ما أسفر عن النتائج التالية

Null Hypothesis: D(X5) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 10 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.696379	0.7328
Test critical values: 1% level	-4.226815	
5% level	-3.536601	
10% level	-3.200320	

يتضح من النموذج السابق أن (X5) لم يستقر عند الفرق الأول حيث أن مستوى المعنوية المشاهد أكبر من 0.10 ويساوي 0.7328

6- اختبار السكون للمتغير (X6) يوضح النموذج التالي اختبار السكون للمتغير عند مستواه الأصلي

Null Hypothesis: X6 has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.987328	0.0445
Test critical values: 1% level	-3.600987	
5% level	-2.935001	
10% level	-2.605836	

يتضح من النموذج السابق أن مؤشر كفاءة سوق السلع (X6) قد استقر عند مستواه الأصلي حيث أن مستوى المعنوية المشاهد أقل من 0.10

7- اختبار السكون للمتغير (X7) يوضح النموذج التالي اختبار السكون للمتغير عند مستواه الأصلي



Null Hypothesis: X7 has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.242339	0.0906
Test critical values: 1% level	-4.198503	
5% level	-3.523623	
10% level	-3.192902	

يتضح من النموذج السابق أن مؤشر كفاءة سوق العمل (X7) قد استقر عند مستواه الأصلي حيث أن مستوى المعنوية المشاهد أقل من 0.10

8- اختبار السكون للمتغير (X8) يوضح النموذج التالي اختبار السكون للمتغير عند مستواه الأصلي

Null Hypothesis: X8 has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.767156	0.0719
Test critical values: 1% level	-3.600987	
5% level	-2.935001	
10% level	-2.605836	

يتضح من النموذج السابق أن مؤشر كفاءة الأسواق المالية (X8) قد استقر عند مستواه الأصلي حيث أن مستوى المعنوية المشاهد أقل من 0.10

9- اختبار السكون للمتغير (X9) يوضح النموذج التالي اختبار السكون للمتغير عند مستواه الأصلي

Null Hypothesis: X9 has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.300018	0.0077
Test critical values: 1% level	-4.198503	
5% level	-3.523623	
10% level	-3.192902	

يتضح من النموذج السابق أن مؤشر الجاهزية التكنولوجية (X9) قد استقر عند مستواه الأصلي حيث أن مستوى المعنوية المشاهد أقل من 0.10

10- اختبار السكون للمتغير (X10) يوضح النموذج التالي اختبار السكون للمتغير عند مستواه الأصلي

Null Hypothesis: X10 has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 10 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.429064	0.0625
Test critical values: 1% level	-4.219126	
5% level	-3.533083	
10% level	-3.198312	

يتضح من النموذج السابق أن مؤشر حجم السوق (X10) قد استقر عند مستواه الأصلي
حيث أن مستوى المعنوية المشاهد أقل من 0.10

11- اختبار السكون للمتغير (X11) يوضح النموذج التالي اختبار السكون للمتغير عند مستواه الأصلي

Null Hypothesis: X11 has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.329678	0.4093
Test critical values: 1% level	-4.198503	
5% level	-3.523623	
10% level	-3.192902	

يتضح من النموذج السابق أن مؤشر تطور بيئة الأعمال (X11) غير مستقر عند مستواه
الأصلي حيث أن مستوى المعنوية المشاهد أكبر من 0.10 مما يتطلب إعادة الاختبار عند
الفرق الأول وهو ما أسفر عن النتائج التالية

Null Hypothesis: D(X11) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 10 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.854194	0.9507
Test critical values: 1% level	-4.226815	
5% level	-3.536601	
10% level	-3.200320	



يتضح من النموذج السابق ان (X11) لم يستقر عند الفرق الأول حيث أن مستوى المعنوية المشاهد أكبر من 0.10 ويساوى 0.9507

12- اختبار السكون للمتغير (X12) يوضح النموذج التالي اختبار السكون للمتغير

عند مستواه الأصلي

Null Hypothesis: X12 has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.875955	0.1805
Test critical values: 1% level	-4.198503	
5% level	-3.523623	
10% level	-3.192902	

يتضح من النموذج السابق أن مؤشر الابتكار (X12) غير مستقر عند مستواه الأصلي حيث أن مستوى المعنوية المشاهد أكبر من 0.10 مما يتطلب إعادة الاختبار عند الفرق الأول وهو ما أسفر عن النتائج التالية

Null Hypothesis: D(X12) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 10 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.852116	0.9509
Test critical values: 1% level	-4.226815	
5% level	-3.536601	
10% level	-3.200320	

يتضح من النموذج السابق ان (X12) لم يستقر عند الفرق الأول حيث أن مستوى المعنوية المشاهد أكبر من 0.10 ويساوى 0.9509

13- اختبار السكون للمتغير التابع (Y) يوضح النموذج التالي اختبار السكون

للمتغير عند مستواه الأصلي

Null Hypothesis: Y has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.495766	0.9776
Test critical values: 1% level	-4.323979	
5% level	-3.580622	
10% level	-3.225334	

يتضح من النموذج السابق أن مؤشراً صافى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (Y) غير مستقر عند مستواه الأصلي حيث أن مستوى المعنوية المشاهد أكبر من 0.10 مما يتطلب إعادة الاختبار عند الفرق الأول وهو ما أسفر عن النتائج التالية

Null Hypothesis: D(Y) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.665786	0.0678
Test critical values: 1% level	-4.25E+15	
5% level	-3.548490	
10% level	-0.207094	

يتضح من النموذج السابق أن (Y) قد استقر عن الفرق الأول حيث أن مستوى المعنوية المشاهد أقل من 0.10 ويساوي 0.0678 ، بناءً على ماسبق أن هناك بعض المتغيرات قد استقرت عند المستوى الأصلي وهي (X4 - X6 - X7 - X8 - X9 - X10) وأن هناك بعض المتغيرات الأخرى قد استقرت عند الفرق الأول وهي (X1 - X3 - y) وأخيراً هناك متغيرات لم تستقر عند المستوى الأصلي أو الفرق الأول وهو (X2 - X5 - X11 - X12) الأمر الذي يتطلب استبعاد هذه المتغيرات فقط من النموذج.

ثالثاً: فترة الابطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في النموذج:

قد جاءت النتائج على النحو التالي:

VAR Lag Order Selection Criteria Endogenous variables: Y DX1 DX3 X4 X6 X7 X8 X9 X10 Exogenous variables: C Date: 09/27/24 Time: 11:06 Sample: 2008Q1 2020Q4 Included observations: 37						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	130.8366	NA	1.12e-14	-6.585765	-6.193920	-6.447621
1	1292.233	1695.010	5.48e-40	-64.98555	-61.06710	-63.60411
2	2058.826	745.8743*	1.03e-55*	-102.0446*	-94.59958*	-99.41990*

يتضح من النتائج أعلاه أن فترة الابطاء الملائمة للمتغيرات الداخلة في النموذج = 2 حيث

أنها الأكثر ملائمة طبقاً لمعايير النموذج

رابعاً: اختبار (تقدير علاقات النموذج) وقد جاءت النتائج على النحو التالي



Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 09/27/24 Time: 11:09			
Sample: 2008Q1 2020Q4			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DX1 does not Granger Cause Y	37	9.38251	0.0006
Y does not Granger Cause DX1		3.94557	0.0294
DX3 does not Granger Cause Y	37	1.38697	0.2644
Y does not Granger Cause DX3		0.38101	0.6862
X4 does not Granger Cause Y	38	11.4149	0.0002
Y does not Granger Cause X4		2.96776	0.0653
X6 does not Granger Cause Y	38	35.8873	5.E-09
Y does not Granger Cause X6		5.09958	0.0118
X7 does not Granger Cause Y	38	5.32991	0.0099
Y does not Granger Cause X7		4.72308	0.0157
X8 does not Granger Cause Y	38	2.75654	0.0782
Y does not Granger Cause X8		3.01118	0.0629
X9 does not Granger Cause Y	38	5.26005	0.0104
Y does not Granger Cause X9		3.01195	0.0629
X10 does not Granger Cause Y	38	17.6681	6.E-06
Y does not Granger Cause X10		0.54620	0.5843

يتضح من النموذج السابق مايلي:

العلاقة التبادلية للمؤشرات الفرعية للتنافسية الدولية وصافى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

– العلاقة التبادلية بين مؤشر المؤسسات (X1) والمتغير التابع صافى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (Y) حيث يتضح أن مؤشر المؤسسات يؤثر فى الاستثمار وكذلك الاستثمار يؤثر على المؤسسات وبالتالي توجد علاقة تبادلية مشتركة.

– العلاقة التبادلية بين مؤشر الاقتصاد الكلي (X3) والمتغير التابع صافى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (Y) واتضح من هذه العلاقة أن مستوى المعنوية المشاهد أكبر من 0.05 أى أنها علاقة غير معنوية بمعنى أنه لا يوجد تأثير لأى منهما على الآخر. ويرجع السبب فى ذلك الى ارتفاع معدلات التضخم والأزمة العميقة للنقد الأجنبي خاصة بعد الحرب فى اليمن وغلق مضيق باب المندب مما

أدى لخسائر أكثر 50% من إيرادات القناة، أيضاً تفاقم أزمة الدين العام والذ بلغ 95% من الناتج المحلي الاجمالي، اضافة الى العجز المزمع فى الموازنة العامة للدولة، والحرب الروسية الأوكرانية والعدوان على غزة، وارتفاع أسعار الفائدة عالمياً وانخفاض معدل النمو الاقتصادي والتي أدت لارتفاع تكلفة المنتجات وحدثت عدة أزمات فى المنتجات المختلفة خلال الفترة الماضية.

- العلاقة بين مؤشر الصحة والتعليم (X4) والمتغير التابع صافى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (Y) واتضح أن الاستثمار لايؤثر على الصحة والتعليم بل بالعكس مؤشر الصحة والتعليم هو الذي يؤثر فى جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية. ويرجع السبب فى ذلك ضعف الاستثمارات الأجنبية فى قطاع الصحة والتعليم لضعف العائد على الاستثمار فيهما وهما من المهام الأساسية للدولة حيث فاق أداء قطاع الصحة المصرى كل التوقعات خاصة فى خلال أزمة كوفيد19، والتعليم الذي يتميز بمهارات عالية حيث أن التعليم الجيد يوفر عرض المهارات البشرية فى سوق العمل التى تواكب التحولات الرقمية والتقنيات الحديثة والاستخدامات الاقتصادية لتقنيات الذكاء الاصطناعى.

- العلاقة بين مؤشر كفاءة سوق السلع (X6) والمتغير التابع صافى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (Y) واتضح أن الاستثمار لايؤثر على كفاءة سوق السلع ولا يؤثر فى جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية. بسبب تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادي بشكل كبير مما دعا المؤسسات الدولية الى طلب ضرورة تخرج الدولة من القطاعات الاقتصادية وافساح المجال أمام القطاع الخاص كي يقوم بدوره فى عملية التنمية الاقتصادية، الأزمات المتكررة الحدوث فى السلع الاستهلاكية والانتاجية فضلاً عن حدوث تشوهات سعرية بوجود أكثر من سعر للسلعة الواحدة فى السوق، والتركيز على بعض القطاعات دون غيرها دون مراعاة الأولويات المناسبة فى المرحلة.

- العلاقة بين مؤشر كفاءة سوق العمل (X7) والمتغير التابع صافى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (Y) واتضح أن الاستثمار يؤثر على كفاءة سوق العمل وسوق العمل يؤثر فى جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية.

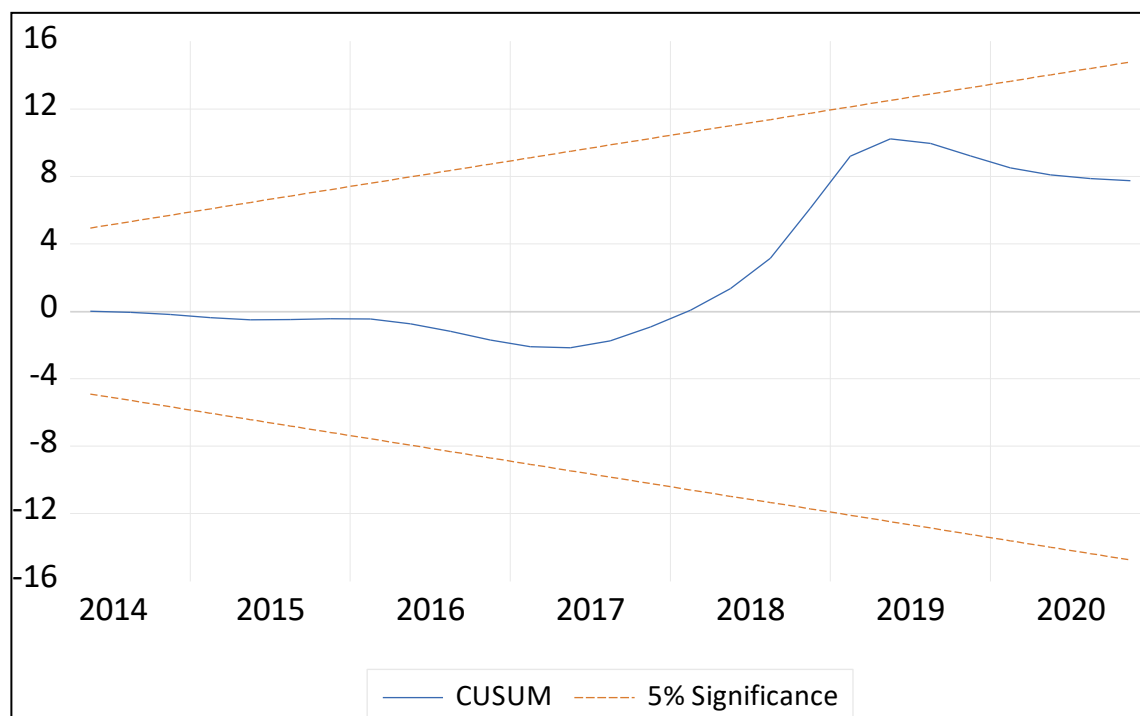


- العلاقة بين مؤشر كفاءة الأسواق المالية (X8) والمتغير التابع صافى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (Y) واتضح أن الاستثمار لا يؤثر على كفاءة الأسواق المالية وكذلك كفاءة السوق لا تؤثر في جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية. بسبب خروج الأموال الساخنة التي كانت تعتمد عليها الدولة وكذلك تأخر الصفقات التي تقول بعرض نسبة من الشركات الحكومية للطرح في سوق الأوراق المالية، فضلا عن صعوبة طرح السندات الحكومية في الأسواق الدولية بسبب استبعاد من مؤشر جى بى مورجان ويعنى ذلك أن الدولة غير مؤهلة لتلقى الاستثمارات الأجنبية المباشرة وان وجدت الاستثمارات تكون استثمارات محدودة.
- العلاقة بين مؤشر الجاهزية التكنولوجية والاستعداد التكنولوجي (X9) والمتغير التابع صافى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (Y) واتضح أن الاستثمار يؤثر على مؤشر الجاهزية التكنولوجية والاستعداد التكنولوجي وكذلك تؤثر الجاهزية التكنولوجية والاستعداد التكنولوجي في جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية.
- العلاقة بين مؤشر حجم السوق (X10) والمتغير التابع صافى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (Y) واتضح أن الاستثمار لا يؤثر على حجم السوق وكذلك حجم السوق لا يؤثر في جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية. بسبب ارتفاع معدلات التضخم الناجمة عن تحرير سعر العملة والذي أثر بدوره على القدرة الشرائية لأفراد المجتمع وبالتالي عزوف المستثمرين عن الاستثمار في الاقتصادات ذات الاختلالات الهيكلية أو الدول المدينة ذات العجز في الموازنة العامة وأزمة النقد الأجنبي بالرغم من تعدد الموارد الدولارية واعتماد معظم دول العالم اليوم ليس على ممتلكه من موارد اقتصادية تقليدية بل على التكنولوجيا والرقمنة ومستوى تقديم الخدمات وخاصة المالية ومهارات العنصر البشري.

خامساً: اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج

لكي يتم التأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أى تغيرات هيكلية فلابد من استخدام الاختبارات المناسبة لذلك مثل المجموع التراكمي للبواقي وهذا الاختبار يوضح أمرين الأول وجود أى تغير هيكل في البيانات، والأمر الثاني مدى استقرار وانسجام المعلمات B طويلة الأجل مع المعلمة قصيرة الأجل. ويوضح الشكل التالي نتائج هذا الاختبار.

شكل رقم (1)



يتضح من الشكل السابق أن مجموع التراكمي للبواقي بالنسبة لهذا النموذج يعبر عن خط وسطى متعرج داخل حدود المنطقة الحرجة ومن ثم فإن النموذج مستقر عند حدود معنوية 0.05 وأن المقدرات ثابتة خلال الفترة محل الدراسة. عليه يمكن القول أن هناك علاقة تبادلية بين المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمي وصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وهو ما يتفق مع فرضية الدراسة والتي تنص على وجود علاقة تبادلية بين مؤشر التنافسية العالمية ومؤشراته الفرعية وبين صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

النتائج:

يتضح من الدراسة وجود علاقة تبادلية بين المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمي وصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وهو ما يتفق مع فرضية الدراسة والتي تنص على وجود علاقة تبادلية بين مؤشر التنافسية العالمية ومؤشراته الفرعية وبين صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وجاءت نتائج الدراسة القياسية والنظرية على النحو التالي:



- 1- العلاقة التبادلية بين مؤشرا المؤسسات (X1) والمتغير التابع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (Y) حيث يتضح أن مؤشرا المؤسسات يؤثر في الاستثمار وكذلك الاستثمار يؤثر على المؤسسات وبالتالي توجد علاقة تبادلية مشتركة.
- 2- العلاقة التبادلية بين مؤشر الاقتصاد الكلي (X3) والمتغير التابع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (Y) واتضح من هذه العلاقة أن مستوى المعنوية المشاهد أكبر من 0.05 أي أنها علاقة غير معنوية بمعنى أنه لا يوجد تأثير لأي منهما على الآخر.
- 3- العلاقة بين مؤشر الصحة والتعليم (X4) والمتغير التابع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (Y) واتضح أن الاستثمار لا يؤثر على الصحة والتعليم بل بالعكس مؤشر الصحة والتعليم هو الذي يؤثر في جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية.
- 4- العلاقة بين مؤشر كفاءة سوق السلع (X6) والمتغير التابع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (Y) واتضح أن الاستثمار لا يؤثر على كفاءة سوق السلع ولا يؤثر في جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية.
- 5- العلاقة بين مؤشر كفاءة سوق العمل (X7) والمتغير التابع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (Y) واتضح أن الاستثمار يؤثر على كفاءة سوق العمل وسوق العمل يؤثر في جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية.
- 6- العلاقة بين مؤشر كفاءة الأسواق المالية (X8) والمتغير التابع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (Y) واتضح أن الاستثمار لا يؤثر على كفاءة الأسواق المالية وكذلك كفاءة السوق لا تؤثر في جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية.
- 7- العلاقة بين مؤشر الجاهزية التكنولوجية والاستعداد التكنولوجي (X9) والمتغير التابع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (Y) واتضح أن الاستثمار يؤثر على مؤشر الجاهزية التكنولوجية والاستعداد التكنولوجي وكذلك تؤثر الجاهزية التكنولوجية والاستعداد التكنولوجي في جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية.
- 8- العلاقة بين مؤشر حجم السوق (X10) والمتغير التابع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (Y) واتضح أن الاستثمار لا يؤثر على حجم السوق وكذلك حجم السوق لا يؤثر في جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية. بسبب ارتفاع معدلات

التضخم الناجمة عن تحرير سعر العملة والذي أثر بدوره على القدرة الشرائية لأفراد المجتمع وبالتالي عزوف المستثمرين عن الاستثمار فى الاقتصادات ذات الاختلالات الهيكلية أو الدول المدينة ذات العجز فى الموازنة العامة وأزمة النقد الأجنبي بالرغم من تعدد الموارد الدولارى واعتماد معظم دول العالم اليوم ليس على ماتملكه من موارد اقتصادية تقليدية بل على التكنولوجيا والرقمنة ومستوى تقديم الخدمات وخاصة المالية ومهارات العنصر البشري.

9- اعطاء مساحة للقطاع الخاص المحلى والأجنبي.

10- مازالت هناك اصلاحات جذرية فى الاقتصاد الحقيقي لعل من أهمها الاصلاح الادارى والمؤسسى والاستثمار فى المورد البشري وتحسين بيئة الأعمال لجذب المزيد من التدفقات الاستثمارية للاقتصاد القومى حتى يتحقق صدق المؤشر.

11- مردود الاصلاحات التى قامت بها الحكومة بعد تطبيق برنامج الاصلاح وحتى اخر 2024 لم يواكبه تطور فى دور القطاع الخاص أو جذب التدفقات الاستثمارية والذي ينعكس بدوره على تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع وتحقيق نمو اقتصادى تنافسي مستدام.

12- معظم المشروعات الاقتصادية التى نفذتها الحكومة بعد تطبيق برنامج الاصلاح لم توتي ثمارها الاقتصادية حتى الربع الأول من عام 2025.

13- الانفاق على الصحة والتعليم الأساسى والعالي والبحث العلمى والتطوير والتعاون بين الجامعات والصناعة للنهوض بهذا الطاع وتحسين التنافسية الصناعية التى تسعى الحكومة لها مؤخراً.

14- الاهتمام بالبحث والتطوير والرقمنة وتحسين بيئة الأعمال وتشجيع الابتكارات واستخدم التكنولوجيا وكفاءة الأسواق، حيث أن الاقتصاديات اليوم لاتعتمد على ماتملكه من موارد تقليدية بقدر ماتعتمد على الكفاءة المورد البشري وماتملكه من تكنولوجيا وتقنيات جديدة لاستخدامات الاقتصادية للذكاء الاصطناعى.

التوصيات

1. محاولة السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة التى كانت انعكاساً لتحرير سعر الصرف، بالاضافة للأزمة العميقة للنقد الأجنبي فى الاقتصاد المصرى وتزايد معدل



- الاقتراض محلياً ودولياً حيث بلغ حجم الدين العام 95% من الناتج المحلي الإجمالي وبنوط تنفيذ هذه التوصية بوزارة المالية والبنك المركزي.
2. حماية الفئات المتوسطة ومحدودة الدخل على أنها المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي خاصة بعد تدهور الأوضاع نتيجة الاجراءات التقشفية التي تبنتها الحكومة عقب تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي 2016، فضلاً عن زيادة نسبة الفقر في مصر 27.5% في 2015 لتصل الى 32.5% في 2022، وتكون الجهة المنوطة بتنفيذ هذه التوصية وزارة التضامن الاجتماعي مع وزارة المالية والتمويل والتجارة الداخلية.
3. ضرورة وجود تكامل وترابط بين القطاعين العام والخاص ومحاولة ايجاد العوامل والظروف المناسبة لتنمية القطاع الخاص من خلال التنسيق الكامل بين الحكومة وبخاصة وزراء المجموعة الاقتصادية.
4. توفير ومنح الائتمان وتقديم الخدمات المالية عالية الجودة وتوفير مصادر الطاقة خاصة الكهرباء وبلا انقطاع وتكون مسئولية تنفيذ تلك التوصية البنك المركزي ووزارة المالية وباقي الوزارات المعنية.
5. ترشيد الانفاق العام وتخارج الدولة من النشاط الاقتصادي بشكل كامل كي يقوم القطاع الخاص بدوره في عملية التنمية الاقتصادية جنباً الى جنب مع باقي القطاعات لتشجيع التدفقات الاستثمارية، ويكون المسئول عن تنفيذ هذه التوصية الحكومة العامة بمختلف أجهزتها وهيئاتها.
6. الاستفادة من المساندة الدولية الواسعة لتحسين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بعد انخفاض سعر العملة وانخفاض أسعار الطاقة عالمياً، ويكون المسئول عن تنفيذ هذه التوصية وزارة التعاون الدولي والاستثمار ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.
7. وضع جدول زمني من الحكومة يوضح كيفية تقليص حجم الدين العام بشقيه الخارجي والداخلي والبالغ 95% من الناتج المحلي الاجمالي؛ حيث أن الحكومة المصرية ليست في مسابقة للحصول على القروض أو تحقيق الانجازات، فضلاً عن العجز المزمن في الموازنة العامة للدولة والتي يتضمن أيضاً موضوع ضم الهيئات

الاقتصادية والصناديق والحسابات الخاصة للموازنة العامة للدولة وتطبيق مبدأ وحدة الموازنة ويكون المسئول عن تنفيذ هذه التوصية رئاسة الحكومة ووزارة المالية.



المراجع

أولاً: المراجع العربية

- التقرير السنوي للبنك المركزي المصري، سنوات مختلفة، موقع الهيئة العامة للاستعلامات، يونيو 2020م. <https://www.sis.gov.eg/?lang=ar>
- رزق، و. م & .، ولاء مجدي. (2022). دور التحول الرقمي في دعم بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات في مصر في ضوء رؤية 2030. مجلة البحوث الإدارية. (4) 40،
- عدنان مناتي: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العراق، 2013م.
- فاروق السيد الحداد، إ. (2017). أثر التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر خلال الفترة 2004/2005-2013/2014. المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية. 50-7، (3) 2،
- فاروق السيد الحداد، إ. (2017). آليات تحسين التنافسية العالمية للاقتصاد المصري. المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية. 84-33، (4) 2،
- فريدة لرقط، محاضرات في مقياس التنافسية الدولية للاقتصاد الوطني، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2022.
- متولي محمد الخطيب، م. مد. (2021). تنافسية الاقتصاد المصري خلال الفترة (2007/2008-2016/2017). (المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية، (11) 6 183-224.
- محمد، ا. ع. ا. & .، احمد عيد ابراهيم. (2021). تعزيز تنافسية الاقتصاد المصري في ظل اقتصاد المعرفة (دراسة تطبيقية). (المجلة العلمية للبحوث التجارية (جامعة المنوفية. 1-22، (1) 40.
- مصطفى عبدالله الكفري: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون حول الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، سوريا، 2010م.

ياسر عامر حميد، بشار أحمد العراقي، تقدير وتحليل أثر المؤشرات الفرعية للمقدرة التنافسية في الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان العربية للمدة 2009-2018، مجلة جامعة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 60، جامعة الموصل، العراق، 2023.

يونس، إ. م & . إيهاب محمد. (2021). الموازنة العامة والتنافسية العالمية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية 1167-1145، 2(2).

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Adam, M. H. M. (2022). Nexus among foreign direct investment, financial development, and sustainable economic growth: Empirical aspects from Sudan. *Quantitative Finance and conomics*, 6(4), 643-654.
- Atilaw Woldetensaye, W., Sisay Sirah, E., & Shiferaw, A. (2022). Foreign direct investments nexus unemployment in East African IGAD member countries a panel data approach. *Cogent Economics & Finance*, 10(1), 2146630.
- Ayamba, E. C., Haibo, C., Abdul-Rahaman, A. R., Serwaa, O. E., & Osei-Agyemang, A. (2020). The impact of foreign direct investment on sustainable development in China. *Environmental Science and Pollution Research*, 27, p 25625-25637.
- Bondareva, I., & Tomčík, R. (2015). Comparison of economic development of the Slovak republic and the Czech republic based global competitiveness index. *Scientific Papers of the University of Pardubice, Series D: Faculty of Economics and Administration*, 23(1).
- Bronisz, U., Heijman, W., & Miszczuk, A. (2008). Regional competitiveness in Poland: Creating an index. *Jahrbuch für Regionalwissenschaft*, 28, 133-143.
- Bukša, T., Bukša, J., & Kosovac, I. (2022). Effects of foreign direct investment on the economy and environment. *Journal of process management and new technologies*, 10(3-4), p23-24.
- Cazacu, A. M. (2015). Global Competitiveness Index and economic growth. In *International Finance and Banking Conference (Vol. 369)*.



- Dadkhah, A. (2021). Developing comprehensive general and sector-based indicators for assessing the contribution of foreign direct investment to sustainable development.
- Delgado, M., Ketels, C., Porter, M. E., & Stern, S. (2012). The determinants of national competitiveness (No. w18249). National Bureau of Economic Research. www.nber.org/papers/w18249
- Dufey, A. (2004). PROMOTION OF SUSTAINABLE FOREIGN DIRECT INVESTMENT IN SOUTH AMERICA: Opportunities for cooperation between the European Union and South America.
- Dunn, M. H. (1994). Do nations compete economically? A critical comment on Prof. Krugman's essay "competitiveness: A dangerous obsession". *Intereconomics*, 29(6), 303-308. www.unipotsdam.de/.../Do_Nations_Compete_Economically.pdf
- Durand, M., & Giorno, C. (1987). Indicators of international competitiveness: conceptual aspects and evaluation. *OECD economic studies*, 9(3), 147-182.
- Fabus, M. (2018). BUSINESS ENVIRONMENT ANALYSIS BASED ON THE GLOBAL COMPETITIVENESS INDEX (GCI) AND DOING BUSINESS (DB): CASE STUDY SLOVAKIA. *Journal of Security & Sustainability Issues*, 7(4).
- Fitch, S&P and Moody's, global financial stability report sovereigns, Funding, and systemic liquidity, international monetary fund. October, 2020.
- Götz, M., Éltető, A., & Sass, M. (2023). Still attractive for FDI? Location advantages of Visegrád countries in the digital era-the case of Poland and Hungary. *European Journal of International Management*, 20(1).
- Hysa, E., & Hodo, L. (2016). Foreign direct investment and economic growth in Albania: A co-integration analysis. *Ekonomia Międzynarodowa*, (15), 234-244.
- Krugman, P. (1994). Competitiveness: a dangerous obsession. *Foreign Aff.*, 73, 28.
- Mohaghar, A., Mahbanooei, B., Behnam, M., & Khavari, Z. (2018). Analyzing OECD's Labor Market Efficiency in 2018. *Economic and Social Development: Book of Proceedings*, 341-353.
- Nababan, T. S. (2019). Development analysis of global competitiveness index of ASEAN-7 countries and its relationship on gross domestic

- product. IJBE (Integrated Journal of Business and Economics), DOI, 10.
- Nguyen, L. T. H. (2022). Impacts of Foreign Direct Investment on Economic growth in Vietnam. *Journal of Economic and Banking Studies*, 4.
- Nguyen, P. H., Nguyen, T. L., Le, H. Q., Pham, T. Q., Nguyen, H. A., & Pham, C. V. (2023). How does the competitiveness index promote foreign direct investment at the provincial level in Vietnam? An integrated grey delphi–DEA model approach, *Mathematics* 11 (2023).
- Onakoya, A. B. (2012). Foreign direct investments and economic growth in Nigeria: A disaggregated sector analysis. *Journal of Economics and Sustainable Development*, 3(10).
- Organization for Economic Co-Operation and Development. “OECD” Benchmark definition of foreign direct investment, fourth edition, Paris, France, 2008.
- Palei, T. (2015). Assessing the impact of infrastructure on economic growth and global competitiveness. *Procedia Economics and Finance*, 23, 168-175.
- Petrarca, F., & Terzi, S. (2018). The Global Competitiveness Index: an alternative measure with endogenously derived weights. *Quality & Quantity*, 52, 2197-2219.
- Poverty, O., & Human Development Initiative. (2018). Global Multidimensional Poverty Index 2018: The most detailed picture to date of the world’s poorest people. University of Oxford, UK.
- Raeskysa, D. G. S., & Suryandaru, R. A. (2020). Competitiveness and FDI inflows in ASEAN member countries. *International Journal of Business and Economic Sciences Applied Research (IJBESAR)*, 13(1), 14-20.
- Randelović, S., & Martinović, N. (2022). National Competitiveness and Foreign Direct Investment in Emerging Europe. *Economic Themes*, 60(1), 21-40.
- Rehman, A., Radulescu, M., Ahmad, F., Kamran Khan, M., Iacob, S. E., & Cismas, L. M. (2023). Investigating the asymmetrical influence of foreign direct investment, remittances, reserves, and information and communication technology on Pakistan’s economic development. *Economic Research-Ekonomska Istraživanja*, 36(2), 2131591..



- Roy, S. (2018). Impact of competitiveness drivers on global competitiveness index. *Pacific Business Review International*, 11(2), 17-29.
- Sala-i-Martin, X., Bilbao-Osorio, B., Blanke, J., Hanouz, M. D., Geiger, T., Ko, C., & Schwab, K. (2013). The Global Competitiveness Index 2013–2014: sustaining growth, building resilience. *The global competitiveness report*, 2014, 3-52.
- Sala-i-Martin, X., Crotti, R., Di Battista, A., Hanouz, M. D., Galvan, C., Geiger, T., & Marti, G. (2015). Reaching beyond the new normal: findings from the global competitiveness index 2015–2016. *The Global Competitiveness Report*, 2016(2015), 3-41.
- Schwab, K., & Sala-i-Martin, X. (Eds.). (2010, September). *The global competitiveness report 2010-2011*. Geneva: World Economic Forum.
- Selma kurtish-kastrati, The effects of foreign direct investment for host countries economy, faculty of Business, American University of middle east Kuwait, vol. issue, 2013.
- Şener, S. (2013). The Competitiveness of Turkish Economy within the Scope of WEF Global Competitiveness Index. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 75, 453-464.
- Seni, D. A. (2013). Analyse stratégique et avantage concurrentiel. *Puq*.
- Şentürk, C., & Kuyun, Ş. (2021). An Analysis of the Relationship between Foreign Direct Investment and Sustainable Development. *Ekonomi Politika ve Finans Araştırmaları Dergisi*, 6(IERFM Özel Sayısı).
- Skare, M., & Cvek, D. (2020). A Vector Autoregression Analysis of Foreign Direct Investment and Its Link to Competitiveness. *Journal of Competitiveness*, (4).
- Triantafyllou, S. (2014). Evaluation of the competitiveness and the business environment of Russian Federation: challenges and perspectives.
- Trlaković, J., Despotović, D., & Ristić, L. (2018). Impact of technology-intensive exports on GDP of Western Balkan Countries. *Journal of Policy Modeling*, 40(5), 1038-1049.
- UNCTAD, world investment report, transnational corporation, extractive industries and development, Washington, USA, 2007.
- Voica, M. C., Panait, M., & Haralambie, G. A. (2015). The Impact of Foreign Direct Investment on Sustainable

**Development. Petroleum-Gas University of Ploiesti Bulletin,
Technical Series, 67(3).**

**World Economic Forum (2016-2017) The Global Competitiveness
Report. Editor Klaus S. Geneva Switzerland.**